

قانون التنفيذ

رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٥ م

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

بعد الاطلاع على القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣ م وتعديلاته ،

وعلى قانون الإجراء العثماني الصادر بتاريخ ١٥ جماد الآخر سنة ١٣٣٢ هجري ،

وعلى قانون تبادل تنفيذ الأحكام رقم (٢٢) لسنة ١٩٢٢ م ،

وعلى أصول تبادل تنفيذ الأحكام لسنة ١٩٢٦ م

وعلى قانون الأحكام (تبادل تنفيذها مع مصر) رقم (١٦) لسنة ١٩٢٩ م ،

وعلى قانون الديون (حبس المدين) الفلسطيني الصادر بتاريخ ٣١ تشرين أول سنة ١٩٣١ م ،

وعلى قانون الإجراء المعدل رقم (٣٨) لسنة ١٩٣٦ م ،

وعلى قانون كاتب العدل المؤقت العثماني الصادر في ٢٧ ذي القعدة لسنة ١٣٣١ ،

وعلى قانون كتبة العدل (الوثائق الأجنبية) رقم (٣١) لسنة ١٩٢١ ،

المعمول بها في محافظات غزة ،

وعلى قانون تنفيذ الأحكام الأجنبية رقم (٨) لسنة ١٩٥٢ ،

وعلى قانون الإجراء الأردني رقم (٣١) لسنة ١٩٥٢ ،

وعلى قانون ذيل قانون الإجراء الأردني رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٥ م ،

وعلى قانون كاتب العدل الأردني رقم (١١) لسنة ١٩٥٢ م ،

المعمول بها في محافظات الضفة ،

وعلى مشروع القانون المقدم من مجلس الوزراء ،
وببناءً على ما أقره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٣ / ١١ / ٢٠٠٥ م ،
وباسم الشعب العربي الفلسطيني ،
أصدرنا القانون التالي:

الباب الأول
أحكام عامة
الفصل الأول
دائرة التنفيذ - قاضي التنفيذ

مادة (١)

تنشأ وترتبط بمحكمة الدرجة الأولى في المنطقة التابعة لها دائرة للتنفيذ يرأسها قاض يُنَدِّب لذلك ، ويعاونه مأمور للتنفيذ وعدد كافٍ من الموظفين ، وعند تعدد القضاة يرأسها من توكيل إليه هذه المهمة .

مادة (٢)

١- كل تنفيذ يجري بواسطة دائرة التنفيذ تحت إشراف وتوجيه قاضي التنفيذ بناء على طلب ذي الشأن مرفقاً بالسند التنفيذي ، وعلى المختصين بالدائرة المبادرة إلى التنفيذ فور تقديم الطلب وتسلیم السند التنفيذي واستيفاء شروط التنفيذ .

٢- إذا امتنع القائم بالتنفيذ عن القيام بأي إجراء من إجراءات التنفيذ كان لصاحب الشأن أن يرفع الأمر بطلب إلى قاضي التنفيذ .

٣- للقائم بالتنفيذ أن يتخذ الوسائل التحفظية وله أن يطلب بعد مراجعة قاضي التنفيذ معونة الشرطة .

٤- يعاقب بالعقوبة المقررة في القوانين الجزائية من يقوم بمعانعة القائم بالتنفيذ بالمقاومة والتعدي وكذلك رجال الشرطة الذين لا يقومون بواجبهم إذا طلب منهم .

مادة (٣)

- ١- يختص قاضي التنفيذ بالفصل في جميع منازعات وإشكالات التنفيذ وبإصدار القرارات والأوامر المتعلقة به، وإلغاء الحجز وفكه على أموال المدين وبيع الأموال المحجزة ، كما يختص بإصدار الأمر بالقبض على المندد ضده وحبسه وفقاً لما هو مقرر في هذا القانون .
- ٢- تتبع أمام قاضي التنفيذ الإجراءات المقررة في أصول المحاكمات المدنية والتجارية ما لم يرد في القانون ما يخالف ذلك .

مادة (٤)

- ١ - ينعقد الاختصاص لدائرة التنفيذ التي :
 - أ) يوجد في نطاق اختصاصها المال المنقول محل التنفيذ .
 - ب) يقيم فيها المجوز لديه إذا تعلق بحجز المال لدى شخص ثالث .
 - ج) يقع ضمن دائرة اختصاصها المال غير المنقول المراد حجزه أو بيعه .
- ٢ - إذا تعددت الأموال محل التنفيذ ووُقعت في نطاق دوائر تنفيذ متعددة ، كان الاختصاص لإحداها ، بحيث تُنوب الدائرة التي ينعقد لها لاختصاص الدوائر الأخرى بإجراءات الحجز والمزايدة بالنسبة للأموال التي تقع في نطاقها ، وتكميل الدائرة المنوبة معاملة التنفيذ بتوزيع حصيلة التنفيذ وسداد مستحقات الدائرين .

مادة (٥)

- ١- تستأنف الأحكام الصادرة من قاضي التنفيذ إلى محكمة الاستئناف التي تقع في نطاقها دائرة التنفيذ إذا تعلق بالأمور التالية :
 - أ) اختصاص دائرة التنفيذ في تنفيذ حكم ما .
 - ب) كون الأموال المحجزة من الأموال التي يجوز حجزها أو بيعها .
 - ج) حق اشتراك أي شخص آخر في الحجز أو عدم اشتراكه .

د) حق الرجحان بين المحكوم لهم .
هـ) تأجيل تنفيذ الحكم لسبب ما .

و) ما إذا كان يجوز أو لا يجوز حبس من يتخلف عن دفع المبلغ المحكوم به .

ز) أية تسوية يتقدم ببيانها المحكوم عليه لتسديد المبلغ المحكوم به .

٢- تستأنف الأحكام الصادرة من قاضي التنفيذ إلى محكمة الاستئناف التي تقع في نطاقها دائرة التنفيذ .

٣- يكون ميعاد الطعن بالاستئناف سبعة أيام في الأمور المستعجلة ، وخمسة عشر يوماً بالنسبة لباقي الأمور .

٤- يسري الميعاد اعتباراً من تاريخ صدور الحكم أو القرار أو الأمر طبقاً للأصول المقررة في قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية .

٥- الاستئناف يؤخر التنفيذ إلى أن تبت محكمة الاستئناف فيه، على أنه إذا كان الاستئناف يتعلق بتأجيل تنفيذ الحكم بالحبس ، يجب على المستأنف أن يقدم كفالة يوافق عليه قاضي التنفيذ .

٦- يعتبر الاستئناف بمقتضى هذه المادة من الأمور المستعجلة وينظر فيه تدقيقاً إلا إذا رأت المحكمة خلاف ذلك .

مادة (٦)

١- يعد بالدائرة جدول خاص تقيد فيه طلبات التنفيذ بالمسلسل الذي وردت به ، ويشمل القيد البيانات المتعلقة بسند التنفيذ من حيث تاريخه وجهة إصداره ومضمونه ، والبيانات المتعلقة بطالب التنفيذ والمنفذ ضده والأموال المطلوب التنفيذ عليها .

٢- ينشأ لكل طلب ملف تودع فيه جميع الأوراق المتعلقة به ، ويعرض الملف على قاضي التنفيذ قبل وعقب كل إجراء ويثبت به ما يصدره من أوامر وقرارات وأحكام .

مادة (٧)

- ١- يقدم طلب التنفيذ من صاحب الحق المحدد في السندي التنفيذي أو من يقوم مقامه قانوناً.
- ٢- تتولى النيابة العامة تعقب معاملة التنفيذ التي تعود للدوائر الحكومية.

الفصل الثاني**السندي التنفيذي وما يتصل به****مادة (٨)**

- ١- لا يجوز التنفيذ الجبري إلا بسندي تنفيذي اقتضاء حقوق مؤكدة في وجودها ومحددة في أطرافها ومعينة في مقدارها وحالة الأداء.
- ٢- الأسناد التنفيذية هي الأحكام والقرارات والأوامر القضائية والنظامية والشرعية ومحاضر التسوية القضائية والصلح التي تصدق عليها المحاكم النظامية والشرعية وأحكام المحكمين القابلة للتنفيذ والسنادات الرسمية والعرفية وغيرها من الأسناد التي يعطيها القانون هذه الصفة.

مادة (٩)

- ١- يجب أن يسبق التنفيذ تبليغ المدين بصورة من السندي التنفيذي ، وذلك بورقة تبليغ توقع من مأمور التنفيذ وتحتم بخاتم دائرة التنفيذ .
- ٢- تشتمل ورقة التبليغ بالإضافة إلى صورة السندي التنفيذي أسماء الأطراف ومواطنهم ومحال إقامتهم وعلى تكليف المدين بالوفاء بالتزامه خلال سبعة أيام من تاريخ التبليغ إلا أن يكون السندي التنفيذي كتسليم الأشياء التي يخشى من تلفها وضياعها فيكون الميعاد يوماً واحداً.
- ٣- لا يجوز لدائرة التنفيذ مباشرة إجراءات التنفيذ الجيري إلا بعد انقضاء الميعاد المذكورة في البند (٢) أعلاه ما لم يبادر المدين بالتنفيذ اختياراً، ومع ذلك إذا قامت خشية من تلف أو ضياع أو تهريب أموال المدين أو غير ذلك من العوارض التي تعدم محل التنفيذ أو تنتقص

منه ، فإنّه يجوز لدائرة التنفيذ وبقرار من قاضي التنفيذ الحجز على أموال المدين المنقوله وغير المنقوله قبل انقضاء هذه المواجه .

(١٠) مادة

- ١- إذا كان المدين في السند التنفيذي مجهول محل الإقامة يأمر قاضي التنفيذ بتبليغه بورقة تبليغ تعلق نسخة منها في موقع يارز في محل إقامته الأخير ، ونسخه أخرى في ديوان دائرة التنفيذ ، وتنشر النسخة الثالثة في إحدى الصحف المحلية .
- ٢- تتضمن ورقة التبليغ بالإضافة إلى البيانات المذكورة في المادة (٩) إخطار المدين بالحضور إلى دائرة التنفيذ في غضون أسبوعين ، وإذا لم يحضر خلال المدة المذكورة ، فإن دائرة التنفيذ ستباشر إجراءات التنفيذ .
- ٣- إذا لم يحضر المدين خلال المدة المذكورة إلى الدائرة ، يعد متعناً عن التنفيذ وتباشر دائرة التنفيذ إجراءات التنفيذ الجبري .
- ٤- يجوز توقيع الحجز على أموال المدين في السند التنفيذي المنقوله وغير المنقوله في غضون مدة التبليغ المذكورة ، ولكن لا يجوز بيعها قبل انقضاء المهلة إلا إذا كان يخشى من تلفها أو ضياعها مع مراعاة المواجه والإجراءات والقواعد المنصوص عليها في القانون .

(١١) مادة

- ١- على دائرة التنفيذ ، إذا عرض عليها سداد الدين عند مباشرتها لإجراءات التنفيذ ، أن تقبضه مع إعطاء مصالحة وذلك دون الحاجة إلى تفويض خاص .
- ٢- تطبق أحكام البند (١) أعلاه في حالة الوفاء الجزئي ، على أن ت قضي الدائرة في مباشرة إجراءات التنفيذ استيفاء لباقي الدين .
- ٣- لا يقبل الوفاء بشيكات أو صكوك أو أوراق بنكية إلا إذا كانت مقبولة الدفع .

مادة (١٢)

- ١- من حل قانوناً أو اتفاقاً محل الدائن في حقه حل محله فيما اتخذ من إجراءات التنفيذ .
- ٢- يطبق الحكم المنصوص عليه في البند (١) أعلاه على جميع الحالات التي يطرأ فيها عارض يحول بين الدائن وبين الاستمرار في متابعة الإجراءات كالغيبة وزوال الأهلية وزوال صفة من كان يمثله .

مادة (١٣)

- ١- يباشر التنفيذ ضد المدين ، بالأداء الذي يحدده السند التنفيذي وتتخذ إجراءات التنفيذ في مواجهة هذا المدين وفقاً للقانون ، فإن لم تكن للمدين الأهلية القانونية فإن إجراءات التنفيذ تتخذ في مواجهة من يقوم مقامه قانوناً .
- ٢- إذا كان المدين شخصاً معنوياً ، فإن إجراءات التنفيذ تباشر في مواجهة من يقوم مقامه قانوناً .

مادة (١٤)

- ١- إذا فقد المدين أهليته أو توفي ، يباشر التنفيذ ضد من يقوم مقامه قانوناً أو ورثه بعد عشرة أيام من تبليغهم بالأوراق المتعلقة بالتنفيذ .
- ٢- يجوز تبليغ ورثة المدين جملة في آخر موطن كان لورثهم بغير بيان أسمائهم الشخصية وصفاتهم .
- ٣- يكون التنفيذ بقدر الأموال التي تركها المورث .

مادة (١٥)

إذا أنكر الورثة أثناء التنفيذ وضع يدهم على التركة أو جزء منها ولم يكن ممكناً إثبات ذلك بسندات رسمية ولم يكن للمتوفى أموال ظاهرة ، وجب على الدائن أن يثبت في المحكمة المختصة وضع يد الورثة على التركة ويحصل على قرار قضائي بذلك .

مادة (١٦)

لا يجوز للغير أن يؤدي المطلوب بموجب السند التنفيذي ولا أن يجبر على أدائه إلا بعد إخطار المدين بالعزم على التنفيذ قبل وقوعه بسبعة أيام على الأقل .

مادة (١٧)

للمحكمة قبل صدور الحكم في الأمور المستعجلة أو في الأحوال التي يكون فيها التأخير ضاراً بالدائن أن تأمر (بناء على طلب خطي من الدائن) بتنفيذ الحكم بموجب مسودته بغير تبليغه وفي هذه الحالة يسلم الكاتب المسودة لدائرة التنفيذ التي تتلزم بإعادتها فور الانتهاء من التنفيذ .

مادة (١٨)

- ١- يترب على صدور الحكم بإلغاء أو نقض أو إبطال أو فسخ السند التنفيذي (بأى من الطرق التي يعتمدتها القانون) رد جميع أعمال التنفيذ التي قمت استناداً إلى ذلك السند ، وإعادة الحال إلى ما كان عليه .
- ٢- وفقاً لأحكام البند (١) أعلاه يكون من تم التنفيذ ضده الحق في استرداد الأموال التي تم التنفيذ عليها وملحقاتها وما تكبده من مصاريف دون حاجة إلى صدور حكم جديد بذلك ، وإذا كان الإلغاء جزئياً ، اقتصر الرد على ما تعلق به الإلغاء من أموال .
- ٣- لصاحب الحق في الرد مطالبة طالب التنفيذ بالتعويضات عن الضرر الذي لحقه نتيجة التنفيذ الباطل ؛ إن كان لها مقتضى .

الفصل الثالث

تنفيذ الأسناد التنفيذية

الفرع الأول

تنفيذ الأحكام والقرارات والأوامر القضائية

(التنفيذ العادي والمعجل)

مادة (١٩)

١- لا يجوز التنفيذ الجبري للأحكام والقرارات والأوامر القضائية وأحكام المحكمين بعد تصديقها من المحكمة المختصة ما دام الطعن فيها بالاستئناف جائزًا إلا إذا كان التنفيذ المعجل منصوصاً عليه في القانون أو مشمولاً في الحكم أو القرار القضائي .

٢- يجوز مع ذلك اتخاذ جميع الإجراءات التحفظية والاحتياطية بمقتضاه .

مادة (٢٠)

التنفيذ المعجل واجب بقوة القانون للأحكام الصادرة في الأمور المستعجلة أيا كانت المحكمة التي أصدرتها ما لم ينص في الحكم على تقديم كفالة .

مادة (٢١)

التنفيذ المعجل بغير كفالة واجب بقوة القانون للأحكام الصادرة بتسليم الصغير أو رؤيته ، أو بأجرة الحضانة أو الرضاع ، أو المسكن للزوجة ، أو النفقة للمطلقة أو للأبناء أو للوالدين .

مادة (٢٢)

التنفيذ المعجل واجب بقوة القانون للأحكام الصادرة في المواد التجارية بشرط تقديم كفالة .

مادة (٢٣)

يجوز للمحكمة بناء على طلب من ذي الشأن أن تأمر بশمول حكمها بالتنفيذ المعجل بكفالة أو بغير كفالة إذا قدرت رجحان حق الحكم له وكان يخشى من تأخير التنفيذ وقوع أضرار جسيمة بصالحه.

مادة (٢٤)

- ١- في الأحوال التي لا يجوز فيها تنفيذ الحكم إلا بكفالة تتولى المحكمة تحديد نوع ومقدار الكفالة ، على أن تراعي كفايتها لإزالة آثار التنفيذ المعجل وإعادة الحال إلى ما كان عليه إذا تبين فيما بعد عدم الأحقية فيه وألغت المحكمة الاستئناف الحكم محل التنفيذ .
- ٢- لا يجوز في هذه الأحوال البدء في التنفيذ المعجل إلا بعد تقديم الكفالة المأمور بها .

مادة (٢٥)

- ١- إذا كانت الكفالة المأمور بها في الحكم هي إلزام الحكم له بتقديم كفيل مقتدر ، فإن الكفيل يتلزم بتحرير الكفالة، ويكون الحضر المشتمل على هذه الكفالة بمثابة سند تنفيذي قبل الكفيل .
- ٢- إذا كانت الكفالة هي تسليم الشيء المأمور بتسليميه في الحكم إلى حارس مقتدر ، فإن الحارس يتلزم بأن يحرر في قلم المحكمة تعهدًا بقبول الحراسة والالتزام بواجباتها .

مادة (٢٦)

- ١- يجوز للمحكمة المرفوع إليها الاستئناف أن تقرر بناء على طلب الحكم عليه وقف التنفيذ المعجل إذا كان يخشى وقوع ضرر جسيم من التنفيذ، بالشروط التي تراها كافية لضمان حقوق الحكم له .
- ٢- يجوز للمحكمة أن تقيد التنفيذ بتقديم كفالة حال عدم تقديمها لدى محكمة الدرجة الأولى .
- ٣- يجوز للمحكمة عندما تأمر بوقف التنفيذ أن توجب تقديم كفالة أو تأمر بما تراه كفيلةً بحماية حق الحكم له .

الفرع الثاني

تنفيذ السندات الرسمية والعرفية والأوراق التجارية

مادة (٢٧)

للدائن بدين من النقود (إذا كان دينه حال الأداء ومعين المقدار ثابتًا بالكتابة بسند عرفي أو بسند مصدق لدى كاتب عدل أو بورقة من الأوراق التجارية القابلة للظهور) أن يراجع دائرة التنفيذ ل تقوم بتحصيل الدين بعد تقديم طلباً إليها بذلك مقرروناً بإيداع سند الدين الأصلي.

مادة (٢٨)

يجوز للدائن أن يطلب من دائرة التنفيذ تحصيل دينه من المظهرين والكفلاء خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الاحتجاج إذا كان هذا الاحتجاج يتطلب القانون.

مادة (٢٩)

ينقطع التقادم بتقديم طلب التنفيذ وإيداع سند الدين لدى دائرة التنفيذ.

مادة (٣٠)

١- تبلغ دائرة التنفيذ المدين بورقة إخطار موقعة من مأمور التنفيذ ومحفوظة بختم الدائرة ومرفقاً بها صورة من السند المطلوب تنفيذه.

٢- تشتمل ورقة الإخطار على تكليف المدين بالوفاء بالدين أو إبداء ما قد يكون لديه من وجوه الاعتراض، وذلك خلال سبعة أيام من تاريخ التبليغ مع إنذاره بأن الدائرة ستباشر إلى التنفيذ بعد انقضاء هذا الميعاد دون الوفاء أو الاعتراض.

مادة (٣١)

إذا أقر المدين بالدين أو بقسم منه ، يدون الإقرار في محضر التنفيذ ويوقع عليه من المدين وقاضي التنفيذ ، وتقوم دائرة التنفيذ بتنفيذ ما جرى الإقرار به .

مادة (٣٢)

- ١-إذا اعترض المدين في الميعاد المحدد وأنكر الدين أو بعضه أو أنكر استمرار قيامه في ذمته ، كلف الدائن بمراجعة المحكمة المختصة لإثبات ما وقع الإنكار عليه ، وتقام الدعوى بالإجراءات المختصرة وفقاً لأحكام قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية .
- ٢-إذا كان الدين محل الاعتراض ثابتاً بسند عرفي يكون للاعتراض أثر مانع من التنفيذ إلى أن يتم الفصل في دعوى الدائن ما لم يصدر من المحكمة التي تنظر الدعوى قرار بالاستمرار فيه .
- ٣-إذا كان الدين محل الاعتراض ثابتاً بسند مصدق لدى كاتب العدل أو بورقة من الأوراق التجارية القابلة للتظهير ، لا يؤثر الاعتراض في التنفيذ الذي يجب أن تبادر إليه دائرة ما لم يصدر قرار من المحكمة المرفوع إليها الدعوى بوقفه .

مادة (٣٣)

إذا لم ينكر المدين الدين ولكنه أدعى الوفاء بجزء منه ، فإن دائرة التنفيذ تواصل التنفيذ في حدود ما أقر به وعلى المدين مراجعة المحكمة المختصة لإثبات ما يدعيه .

مادة (٣٤)

- ١-إذا لم يقدم المدين الاعتراض في الميعاد المحدد ، تبادر دائرة التنفيذ إلى اتخاذ إجراءات التنفيذ وفقاً لما هو منصوص عليه في القانون .
- ٢-لغاية التنفيذ قبول الاعتراض الذي يقدم بعد الميعاد في حالة ثبوت وجود أعذار للتأخير ، وفي هذه الحالة تطبق القواعد المنصوص عليها في المواد السابقة .

مادة (٣٥)

يترب على صدور الحكم بعدم ثبوت الدين إلغاء جميع إجراءات التنفيذ التي اتخذت لاقتضاءه ،

ويكون الحكم سداً تنفيذياً لإعادة الحال إلى ما كان عليه قبل التنفيذ الملغى ، كما يكون للمحكوم له في هذا الحكم الحق في رفع دعوى للمطالبة بالتعويضات عما يكون قد لحقه من أضرار ناجمة عن أعمال التنفيذ التي اتخذت ضده دون حق .

الفرع الثالث

تنفيذ الأحكام والقرارات والأوامر والسندات الرسمية الأجنبية

مادة (٣٦)

- ١- الأحكام والقرارات والأوامر الصادرة في بلد أجنبي يجوز الأمر بتنفيذها في فلسطين بنفس الشروط المقررة في ذلك البلد لتنفيذ الأحكام والقرارات والأوامر الفلسطينية فيه ، على أن تتنافس مع القوانين الفلسطينية أو تلحق ضرراً بالمصلحة الوطنية العليا .
- ٢- يطلب الأمر بتنفيذ الأحكام والقرارات والأوامر الصادرة في بلد أجنبي بدعوى تقدم أمام محكمة البداية التي يراد التنفيذ في دائريتها ، على أن تكون تلك الأحكام والقرارات والأوامر مصدقة من الجهات المختصة حسب الأصول .

مادة (٣٧)

لا يجوز الأمر بتنفيذ إلا بعد التتحقق مما يأتي :

- ١- أن محاكم دولة فلسطين غير مختصة وحدها بالفصل في المنازعة التي صدر فيها الحكم أو القرار أو الأمر ، وأن المحاكم الأجنبية التي أصدرته مختصة بها طبقاً لقواعد الاختصاص القضائي الدولي المقررة في قانونها .
- ٢- أن الحكم أو القرار أو الأمر حاز قوة الأمر المضي به طبقاً لقانون المحكمة التي أصدرته .
- ٣- أن الحكم أو القرار أو الأمر لا يتعارض مع حكم أو قرار أو أمر سبق صدوره من محكمة فلسطينية ، وأنه لا يتضمن ما يخالف النظام العام أو الآداب العامة في فلسطين .

مادة (٣٨)

تسرى أحكام المادتين (٣٦) و (٣٧) على أحكام المحكمين الصادرة في بلد أجنبي ، شريطة أن يكون الحكم صادراً في مسألة يجوز فيها التحكيم طبقاً لأحكام قانون التحكيم الفلسطيني المعامل به .

مادة (٣٩)

- ١- السندات الرسمية القابلة للتنفيذ والمحررة في بلد أجنبي يجوز الأمر بتنفيذها بنفس الشروط المقررة في قانون ذلك البلد لتنفيذ السندات الرسمية القابلة للتنفيذ المحررة في فلسطين .
- ٢- يقدم طلب الأمر بالتنفيذ إلى رئيس محكمة البداية التي يراد التنفيذ في دائرة اختصاصها .
- ٣- لا يجوز الأمر بالتنفيذ إلا بعد التحقق من توافر الشروط المطلوبة كرسمية السند وقابلية التنفيذ وفقاً لقانون البلد الذي تم فيه ، ومن خلوه مما يخالف النظام العام أو الآداب في فلسطين .

الفصل الرابع**محل التنفيذ****مادة (٤٠)**

- ١- التنفيذ لا يرد إلا على أموال المدين وفي الحدود التي يقررها القانون .
- ٢- أموال المدين جميعها ضامنة للوفاء بديونه ، وجميع الدائنين متتساوروون في هذا الضمان إلا من كان له منهم حق التقدم طبقاً لlaw .

مادة (٤١)

يبدأ التنفيذ على ما يملكه المدين من نقود سائلة وعلى ما له من حقوق لدى الغير ، وفي حالة عدم كفايتها يجري الحجز على أمواله المنقوله وغير المنقوله .

مادة (٤٢)

- ١- يجوز في أي حالة كانت عليها الإجراءات قبل إيقاع البيع إيداع مبلغ من النقود مساو للديون المحجز من أجلها والمصاريف ، يخصص للوفاء بها دون غيرها، ويترتب على هذا الإيداع زوال الحجز عن الأموال المحجوزة وانتقاله إلى المبلغ المودع.
- ٢- إذا وقعت بعد ذلك حجوز جديدة على المبلغ المودع ، فلا يكون لها من أثر في حق من خصص لهم المبلغ .

مادة (٤٣)

- ١- إذا كانت قيمة الحق المحجوز من أجله تقل عن قيمة الأموال المحجوز عليها ، جاز للمدين أن يطلب من قاضي التنفيذ الحكم بصفة مستعجلة بقصر الحجز على بعض هذه الأموال ، ويكون ذلك بإجراءات التكليف بالحضور ، يختص فيها جميع الدائنين الحاجزين ولا يكون الحكم الصادر قابلا للطعن بأي طريق .
- ٢- في هذه الحالة يكون للدائنين الحاجزين حق الأولوية في استيفاء حقوقهم من الأموال التي يقصر الحجز عليها .

مادة (٤٤)

- ١- لا يجوز الحجز ولا اتخاذ إجراءات تنفيذ أخرى على الأموال العامة المنقوله وغير المنقوله التي للدولة أو للأشخاص الاعتباريين العامة أو الهيئات المحلية أو أموال الأوقاف المخصصة لأداء أعمالها .
- ٢- تشمل الأموال العامة جميع أموال الدولة التي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من مجلس الوزراء .

مادة (٤٥)

- لا يجوز الحجز ولا اتخاذ إجراءات تنفيذ أخرى على المنشآت والأدوات والمهام المخصصة لإدارة المرافق العامة أو تقديم خدمة عمومية للجمهور .

مادة (٤٦)

لا يجوز حجز البوالص والشيكات وسندات الأمر إلا إذا كان أجري عليها الاحتياج بسبب عدم تأديتها أو أعلن إفلاس حاملها أو أصبحت في أي حال غير قابلة للانتقال .

مادة (٤٧)

- ١- لا يجوز الحجز على ما يلزم المدين وأفراد أمرته الملزם بالإنفاق عليهم والمقيمين معه من الفراش والثياب والأدوات الضرورية للمعيشة : كأدوات الطبخ والنظافة وحفظ الطعام ، وكذلك ما يلزمهم من الغذاء لمدة شهر .
- ٢- لا يجوز الحجز على الدار المملوكة للمدين والتي يسكنها مع أسرته ، ولا على الأرض التي يملکها وذلك بالقدر الضروري واللازم لعيشته هو وأسرته ما لم تكن الدار أو الأرض سبباً للمديونية .
- ٣- يعود تقدير اللزوم في الحالتين لقاضي التنفيذ .

مادة (٤٨)

- لا يجوز الحجز على الأشياء الآتية إلا لاقتضاء ثمنها أو مصاريف صيانتها أو نفقة مقررة :
- ١- ما يلزم المدين من كتب وأدوات ومهامات لزاولة مهنته أو حرفة بنفسه .
 - ٢- إناث الماشية الالزمة لانتفاع المدين في معيشته هو وأسرته ، وما يلزم لغذاء هذه الماشية لمدة موسم زراعي واحد .
 - ٣- المعدات والآلات والماشية الالزمة لزراعة المدين لأرضه إذا كان مزارعاً ، وكذلك ما يلزم لغذاء هذه الماشية لمدة موسم زراعي واحد .
 - ٤- مقدار البذور والأسمدة التي تكفي لزراعة المدين لأرضه التي اعتاد زراعتها إذا كان مزارعاً ، وذلك لمدة موسم زراعي واحد .

مادة (٤٩)

لا يجوز الحجز على ما يحكم به القضاء من المبالغ المقررة أو المرتبة مؤقتاً للنفقة أو الصرف منها في غرض معين ، ولا على الأموال الموهوبة أو الموصى بها لتكون نفقة إلا بعقدر الربع وفاء لدين نفقة مقررة .

مادة (٥٠)

الأموال الموهوبة أو الموصى بها مع اشتراط عدم جواز الحجز عليها لا يجوز حجزها من دائن الموهوب له أو الموصى له ، الذين نشأ دينهم قبل الهبة أو الوصية - إلا ل الدين نفقة مقررة وبعقدر الربع .

مادة (٥١)

لا يجوز الحجز على الأجر والرواتب والمكافآت وملحقاتها من علاوات وبدلات وما يستحق من معاشات ومكافآت أو ما يقوم مقامها (وفقاً لقانون التقاعد العام) إلا بعقدر الربع ، وفي حالة تزاحم الديون تكون لديون النفقة أولوية في الاستيفاء .

مادة (٥٢)

١ - يجب على الموظف المختص بدفع الرواتب والأجر والكافآت وما في حكمها (بصفته شخصاً ثالثاً) أن يخطر دائرة التنفيذ خلال أسبوع من تبليغها له بتوقيع الحجز بقيامه بإجراء الحجز ، وأن يبين مقدار الراتب المخصص للمدين ، ويعلمها بكل تبدل يطرأ على وظيفة المدين وراتبه .

٢ - فإذا لم يقطع من الراتب ما هو مقرر حجزه قانوناً أو اقتطعه ناقصاً ، تحصل دائرة التنفيذ من راتب ذلك المأمور أو من أمواله الأخرى المبلغ الذي قصر في قطعه وتوفيقه دون أن تكون مضطورة للحصول على حكم عليه بذلك ، وللمأمور الحق في الرجوع على المدين بما حصل منه .

مادة (٥٣)

١- لا يجوز الحجز على حق المؤلف وإنما يجوز الحجز بما لا يتجاوز الصف على نسخ المصنف الذي تم نشره أو على ثمنها تحت يد الغير .

٢- لا يجوز الحجز على المصنفات التي يموت صاحبها قبل نشرها ، ما لم يثبت بصفة قاطعة أنه استهدف نشرها .

مادة (٥٤)

لا يجوز حجز وبيع الأشياء التالية مستقلة عن المال غير المنقول وإنما تجوز وتباع معه :

١- المنقولات المتصلة بالمال غير المنقول والمستقرة فيه والمرصودة لخدمته واستغلاله بشرط أن تكون مستعملة فيما خصصت له .

٢- خلايا النحل والآلات والأدوات والحيوانات وغيرها من الأشياء الالزمة لعمل المزارع والمعامل .

٣- التأمينات العينية وحقوق الارتفاق .

مادة (٥٥)

يجب على الدائن أن يدفع سلفاً جميع النفقات والمصاريف الالزمة لباشرة التنفيذ على أن تحصل فيما بعد من المدين .

مادة (٥٦)

لا يجوز للقضاء ولا للموظفين الذين باشروا إجراءات التنفيذ أو نظروا فيها أو في المسائل المتفرعة عنها أو شاركوا في شيء من ذلك بأي وجه من وجوه المشاركة - أن يتقدموا للمزايدة بأنفسهم أو بطريق غيرهم وإلا كان البيع باطلأ .

مادة (٥٧)

لا يجوز للمحامين الذين باشروا إجراءات التنفيذ لمصلحة موكلיהם والموكلين عن المدين أن يتقدموا للمزايدة بأنفسهم أو بطريق غيرهم وإلا كان البيع باطلأ .

الفصل الخامس

منازعات التنفيذ وإشكالياته

مادة (٥٨)

- ١ - يقصد بمنازعات التنفيذ الإشكاليات المتعلقة بالتنفيذ ذاته دون الدخول في أساس الشيء المنفذ عليه ، ويفصل فيها قاضي التنفيذ بموجب نص في القانون ، ويترتب على الفصل فيها أن يصبح التنفيذ جائزاً أو غير جائز ، صحيحاً أو باطلاً .
- ٢ - يفصل قاضي التنفيذ في منازعات التنفيذ المستعجلة باعتباره قاضياً للأمور المستعجلة ، ويترتب على رفع المنازعة المستعجلة وقف إجراءات التنفيذ التي رفعت بخصوصها الدعوى إلى أن يتم الفصل فيها ، ويجب اختصاص المدين في السند التنفيذي في الدعوى إذا كانت مرفوعة من غيره ، فإذا لم يختص ، وجب على القاضي أن يكلف المدعي باختصاصه في ميعاد يحدده له ، فإذا لم ينفذ ما أمر به القاضي جاز الحكم بعدم قبول الدعوى .
- ٣ - يجب الفصل في منازعات التنفيذ المستعجلة في الجلسة الأولى المحددة لنظرها ، فإذا وجد ما يستوجب التأجيل ، فإن على القاضي أن يقرر وبحسب ظروف الحالة المعروضة : إما الاستمرار في وقف التنفيذ ، أو متابعة السير في إجراءات التنفيذ بكفالة أو بدون كفالة . وفي جميع الأحوال فإنه يجب الفصل في المنازعة خلال شهرين على الأكثر من تاريخ رفعها .
- ٤ - لا يتترتب على رفع أي دعوى مستعجلة أخرى وقف التنفيذ ما لم يحكم قاضي التنفيذ بالوقف .
- ٥ - لا يسري حكم البند (٤) أعلاه على أول منازعة تنفيذ مستعجلة تقام من المدين في السند التنفيذي إذا لم يكن قد اختص في المنازعة السابقة .

مادة (٥٩)

يترتب على القرار الصادر بشرط دعوى التنفيذ المستعجلة لغياب الخصوم وعلى الحكم ببطلان إجراءاتها أو بعدم قبولها أو بأي حكم آخر ينهي خصوصيتها دون الفصل فيها - زوال الأثر الموقف للتنفيذ المترتب على رفعها .

مادة (٦٠)

إذا خسر المدعي في دعوى التنفيذ المستعجلة دعواه ، جاز لقاضي التنفيذ أن يحكم عليه بالرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة .

مادة (٦١)

١-يجوز أن تبدأ منازعة التنفيذ المستعجلة عند مباشرة التنفيذ في هيئة إشكال بطلب إجراء وقتي بطلب وقف إجراء مستعجل ، ويكون على القائم بالتنفيذ في هذه الحالة أن يوقف التنفيذ أو أن يمضي فيه على سبيل الاحتياط دون أن يتممه ، مع تكليف الخصوم في الحالتين الحضور أمام قاضي التنفيذ ولو بمعياد ساعة وفي منزله عند الضرورة ، ويكتفى بإثبات حصول هذا التكليف في الحضر فيما يتعلق برافع الطلب .

٢-على القائم بالتنفيذ أن يحرر صوراً من محضره بقدر عدد الخصوم وصورة لدائرة التنفيذ يرفق بها أوراق التنفيذ والمستندات التي يقدمها إليه الطالب ، وعلى قلم دائرة التنفيذ قيد الطلب يوم تسليم الصورة في السجل الخاص بذلك .

٣-يطبق على الطلب جميع القواعد المنصوص عليها في المواد السابقة بشأن دعوى منازعات التنفيذ المستعجلة .

مادة (٦٢)

لا يترتب على العرض الحقيقي وقف التنفيذ إذا كان العرض محل نزاع ، ما لم يأمر قاضي التنفيذ بوقف التنفيذ مؤقتاً مع إيداع المعروض أو المبلغ الذي يرتئيه .

**الباب الثاني
طرق وإجراءات التنفيذ
الفصل الأول
التنفيذ المباشر**

مادة (٦٣)

لا يجوز تنفيذ الالتزامات التي لا يكون محلها مبلغاً من النقود جبراً إلا إذا كان ذلك مكناً قانوناً .

مادة (٦٤)

١-إذا لم يذعن المدين في السندي التنفيذي ويسلم برضاه الشيء المعين واجب التسلیم ولم يكن ذلك الشيء ظاهراً للعيان ، وعجز المدين عن تقديم أدلة كافية على تلفه أو هلاكه أو ضياعه ، يجوز حبسه وفقاً لإجراءات الحبس المنصوص عليها في هذا القانون .

٢-لا تطبق أحكام البند (١) أعلاه إذا كان عدم التسلیم ناشئًا عن سبب لا يد للمدين فيه .

مادة (٦٥)

١-في الالتزام بعمل شيء معين إذا امتنع المدين عن العمل ، تقوم دائرة التنفيذ بتنفيذ هذا العمل على نفقة المدين .

٢-يسدد الدائن نفقات العمل المطلوب تنفيذه سلفاً إذا كانت طبيعة الالتزام تسمح بذلك ، على أن تحصل هذه النفقات من المدين بعد التنفيذ وتترد للدائن ، فإذا امتنع الدائن عن أداء هذه النفقات ، تقدرها دائرة التنفيذ بواسطة خبراء تدبهم لهذا الغرض وتتولى تحصيلها من المدين بحجز أمواله وبيعها وفقاً لأحكام القانون .

مادة (٦٦)

إذا أخل المدين بالتزامه بالامتناع عن عمل بموجب سند تنفيذي نافذ في مواجهته ورفض إزالته

ما وقع منه مخالفًا للتزامه ، تقوم دائرة التنفيذ بإزالة ما وقع مخالفًا على نفقة المدين ، وتطبق بالنسبة لنفقات الإزالة الأحكام المنصوص عليها في المادة (٦٥) .

(٦٧) مادة

تبدل اليد الذي يقع بعد الحكم لا يؤثر في المعاملات التنفيذية ، فالمخل المتعلق به السند التنفيذي يخلوي ويسترد من أي يد كانت ، وإذا وجد أشخاص آخرون غير المحكوم عليه مقيمين في المخل الواجب إخلاؤه وراجعوا دائرة التنفيذ مدعين أن إقامتهم ليست تبعاً للمحكوم عليه ولا هي بإعارة أو إيجار منه وأبزوا أوراقاً ثبتت استقلالهم بالإقامة عنه ، يمهلون مدة مناسبة يوقف فيها التنفيذ ليراجعوا المحكمة المختصة للحصول منها على سند بذلك ، وتم المعاملة التنفيذية بحسب ما يتضمنه قرار المحكمة المذكورة .

(٦٨) مادة

إذا كان في المخل الذي تم إخلاؤه أموال تخص المنفذ ضده ورفض استلامها وكان أمر المحافظة عليها يستلزم نفقة ، فإنه يجري تبليغه حسب الأصول بضرورة مراجعة دائرة التنفيذ خلال مهلة معينة لاستلامها ، فإذا لم يلتزم بذلك ، تباع بالمزايدة وتقطيع من أثمانها قبل كل شيء نفقات المحافظة والمزايدة ويحفظباقي أمانه له .

(٦٩) مادة

إذا أخلت دائرة التنفيذ محلًا وسلمته إلى طالب التنفيذ ثم أعاد المنفذ ضده وضع يده على ذلك المخل دون أن يكون هناك سبب قانوني كالتملك من جديد نتيجة لعقد مع طالب التنفيذ أو كإرث منه أو أي سبب قانوني آخر ، تقوم دائرة التنفيذ بالمعاملات التنفيذية ثانية ويكون المنفذ ضده عرضة للعقوبة بمقتضى أحكام قانون العقوبات .

**الفصل الثاني
التنفيذ بطريق الحجز
الفرع الأول
حجز مال المدين لدى شخص ثالث**

مادة (٧٠)

١- يجوز لكل دائن بيده سند تنفيذي أن يطلب من دائرة التنفيذ حجز ما يكون لمدينه من نقود وأموال وديون لدى شخص ثالث.

٢- يتناول الحجز كل دين ينشأ للمدين في ذمة المحجز لديه إلى وقت التقرير بما في ذمته ما لم يكن موقعاً على دين بذاته.

مادة (٧١)

١- يجوز حجز بدل إيجار أموال المدين المنقوله وغير المنقوله كما يجوز حجز أجرته عن الأعمال والخدمات الخصوصية التي يكون مستخدماً بها على الألا يحجز أكثر من ربعها.

٢- لا يسمع ادعاء المستأجر بأنه دفع بدل الإيجار إذا كان الدفع وقع بصورة مخالفة للشروط المدرجة في عقد الإيجار المصدق أو بصورة مخالفة لعرف البلدة وعاداتها إلا إذا ثبت الدفع على حدة.

مادة (٧٢)

١- عندما تكون الأموال المطلوب حجزها في يد شخص ثالث يجري الحجز بإخطاره ورقة حجز تبلغ إليه بذاته موقعة من مأمور التنفيذ وتشتمل على البيانات الآتية:

أ- صورة من السند التنفيذي الذي يوقع الحجز بمقتضاه.

ب- بيان أصل المبلغ المحجوز من أجله وفوائده والمصاريف.

ج- منع الشخص الثالث المحجوز لديه عن الوفاء بما في يده إلى المدين المحجوز عليه أو تسليمه إياه مع تعين المحجوز عليه تعيناً نافياً للجهالة.

- د- تكليف المخجوز لديه بالتقدير بما في ذمته خلال عشرة أيام.
- ٢- لا يجوز لدائرة التنفيذ تبليغ ورقة الحجز إلا إذا أودع طالب الحجز خزانة الدائرة مبلغًا كافياً لأداء رسم محضر التقرير بما في الذمة ويؤشر بالإيداع على أصل التبليغ وصورته.

(٧٣) مادة

- ١- يتعين على الشخص الثالث بمجرد تبليغه بالحجز أن يسلم للمدين ما تحت يده له من أموال أو أن يفي له بما في ذمته من ديون، فإذا أخل بذلك قام التزامه في مواجهة الحاجز بأن يؤدي إليه ما أداه من أموال للمدين أو ما يعادل قيمتها، وتقوم دائرة التنفيذ بتنفيذ هذا الالتزام جبراً بالطرق والإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون.
- ٢- مع ذلك فإنه يجب على الشخص الثالث رغم الحجز أن يفي للمدين المخجوز عليه، وأن يسلمه الأموال التي يمنع القانون الحجز عليها أو ما يزيد من الأموال التي في ذمته عن الحقوق المخجوز من أجلها بغير حاجة إلى حكم بذلك.

(٧٤) مادة

- ١- يكون إبلاغ الحجز إلى المدين بورقة تبليغ تبلغ إليه بحسب الأصول، وتشتمل على صورة من ورقة الحجز المبلغة إلى الشخص الثالث المخجوز لديه.
- ٢- على دائرة التنفيذ تبليغ الحجز إلى المدين خلال السبعة أيام التالية لتبليغه إلى الشخص الثالث وتشتمل ورقة التبليغ على صورة من ورقة الحجز المبلغة إلى الشخص الثالث المخجوز لديه.

(٧٥) مادة

- ١- يجوز للمدين المخجوز على أمواله أن يرفع الدعوى بطلب رفع الحجز أمام قاضي التنفيذ الذي يتبعه ولا يحتاج على الشخص الثالث برفع هذه الدعوى إلا إذا أبلغت إليه.
- ٢- يترتب على إبلاغ الشخص الثالث بالدعوى منعه من الوفاء للحاجز إلا بعد الفصل فيها.

مادة (٧٦)

١- يجب على الشخص الثالث أن يقر بما في حيازته من أموال المدين وما في ذمته له من ديون بمقتضى محضر يجري تحريره في دائرة التنفيذ خلال العشرة أيام التالية لتبيغه بالحجز، ويذكر بالمحضر بياناً مفصلاً بالأموال التي تحت يده وبالديون التي في ذمته موضحاً مقدارها وسنداتها وأسباب انقضائهما إن كانت قد انقضت (كما يبين) جميع الحجوزات الموقعة تحت يده، ويودع الأوراق المؤيدة لتقريره أو صوراً منها مصدقاً عليها.

٢- لا يعفي الشخص الثالث من واجب إقراره أن يكون غير مدين للمدين المحجوز عليه.

مادة (٧٧)

١- إذا لم يقر الشخص الثالث بما في ذمته على الوجه وفي الميعاد المبين في المادة (٧٦) أو أقر غير الحقيقة أو أخفى الأوراق الواجب عليه إيداعها لتأييد الإقرار، جاز الحكم عليه للدائن الحاجز بالبلوغ المحجوز من أجله، وذلك بدعوى ترفع في مواجهته وبالأوضاع المعتادة للتقاضي أمام قاضي التنفيذ الذي يتبعه.

٢- يجب في جميع الأحوال إلزام الشخص الثالث بمصاريف الدعوى وبما يطلب ويستحق من التعويضات المترتبة على تقصيره أو تأخيره.

مادة (٧٨)

١- يجب على الشخص الثالث بعد سبعة أيام من تاريخ إقراره أن يسلم إلى دائرة التنفيذ الأموال والديون التي أقر بها أو ما يفي منها بحق الحاجز.

٢- يحق للشخص الثالث خصم المصاريف التي أنفقها من الدين المترتب في ذمته بعد إقرارها من قاضي التنفيذ.

٣- إن كان المال مما يخشى تلفه أو هلاكه، فيتم تسليمه لدائرة التنفيذ خلال يوم واحد وتقوم دائرة التنفيذ خلال ثلاثة أيام بحد أقصى ببيعه بمزاد علني، ويودع الثمن لدى دائرة التنفيذ.

مادة (٧٩)

إذا لم يسلم الشخص الثالث الأموال التي أقر بها في الميعاد المحدد في المادة (٧٨)، يكون على دائرة التنفيذ أن تحجز هذه الأموال أو ما يعادل قيمتها من أموال الشخص الثالث، وتبادر ببيعها بالطرق والإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون لاقتضاء حقوق الدائن الحاجز.

الفرع الثاني**التنفيذ بحجز المنشول لدى المدين وبيعه****مادة (٨٠)**

في التنفيذ بحجز أموال المدين المنقوله يعين مأمور التنفيذ أحد المعاونين أو الكتبة في دائرة التنفيذ لتنفيذ معاملة الحجز.

مادة (٨١)

١- ينتقل مأمور الحجز المعين بموجب المادة (٨٠) وحده أو مع كاتب التنفيذ والقائم بالتنفيذ إلى المكان الذي توجد فيه الأموال المطلوب حجزها، ويوقع الحجز على هذه الأموال طبقاً لقرار قاضي التنفيذ بموجب محضر يجري تحريره في مكان توقيعه بحضور شاهدين اثنين.

٢- يشتمل المحضر فضلاً عن البيانات الواجب ذكرها في أوراق القائمين بالتنفيذ على ما يأتي:
أ- ذكر السند التنفيذي الذي يتم الحجز بمقتضاه.

ب- مكان الحجز وما قام به مأمور الحجز من إجراءات وما لقيه من عقبات واعتراضات أثناء الحجز وما اتخذه في شأنها.

ج- بيان الأموال المحجوزة بالتفصيل، مع ذكر نوعها وأوصافها ومقدارها ووزنها أو مقاسها، وبيان قيمتها بالتقريب.

مادة (٨٢)

- ١- إذا كان الحجز على مصوغات أو سبائك من ذهب أو فضة أو معدن نفيس أو أحجار كريمة أو أي مجوهرات أخرى، فيجب أن توزن وتبين أوصافها بالدقة في محضر الحجز.
- ٢- تقييم هذه الأشياء بمعرفة خبير يعينه قاضي التنفيذ بناء على طلب مأمور الحجز.
- ٣- يجوز بهذه الطريقة تقييم الأشياء الفنية الأخرى كاللوحات والتحف والرسومات الفنية والمقتنيات الأثرية بناء على طلب مأمور الحجز أو الحاجز أو المخおز عليه.
- ٤- يرفق في جميع الأحوال تقرير الخبير بمحضر الحجز.
- ٥- إذا اقتضى الحال نقل الأشياء الواردة في البنددين (١) و(٣) أعلاه لوزنها أو تقييمها، فيجب أن توضع في حزام مختوم وأن يذكر ذلك في المحضر مع وصف الأختام.

مادة (٨٣)

يجوز حجز الشمار والفاواكه والخضروات الناضجة وسائر المحاصيل الزراعية بعد إدراكيها أو جنيها ولو لم تنقل من البيادر لحفظها في المخازن، إذا كانت الأشياء المخو^زة مما يخشى تلفها أو كانت قيمتها لا تتحمل نفقات الحافظة عليها، فل maka^{ضي} التنفيذ أن يقرر بيعها في الحال صيانة لصالحة الطرفين.

مادة (٨٤)

- ١- إذا لم يتم الحجز في يوم واحد، جاز إتمامه في يوم أو أيام متتالية وعلى مأمور الحجز أن يتبع ما يلزم للمحافظة على الأموال المخو^زة والمطلوب حجزها إلى أن يتم الحجز، ويجب التوقيع على المحضر كلما توقفت إجراءات الحجز.
- ٢- لـ^{قا}ضي التنفيذ إذا اقتضى الحال أن يأذن مأمور الحجز بالاستمرار في إجراءات الحجز بعد ساعات العمل القانونية أو في أيام العطل الرسمية إلى أن يتم الحجز.

مادة (٨٥)

١- يقوم مأمور الحجز بحجز أموال المطلوب التنفيذ ضده أينما وجدها متى تحقق أنها له ولو كان المثل المطلوب حجز الأموال فيه ليس بمحل إقامته أو كان آخرون من غير أفراد عائلته يقيمون معه فيه.

٢- إذا ظهر لـمأمور الحجز أن تلك الأموال هي لشخص آخر غير المطلوب التنفيذ ضده، فيجب عليه ألا يتعرض لحجزها وأن ينظم محضرًا بواقع الحال يجري عرضه على قاضي التنفيذ، ولقاضي التنفيذ بعد فحص الأمر أن يقرر عدم التنفيذ على هذه الأموال، أو التنفيذ عليها إذا كان الظاهر يرجح أنها مملوكة للمدين. ويكون للأخرين الحق في مراجعة القضاء واتخاذ الإجراءات القانونية الالزمة لإثبات حقوقهم في الأشياء المحجوزة.

٣- يجب أن ترفع دعوى الاسترداد على الحاجز أو جميع الحاجزين (إذا تعددوا) والمحجوز عليه، وأن تشمل لائحة الدعوى على بيان وافٍ لأدلة الملكية، ويرفق بها المستندات المؤيدة لها.

٤- يترتب على رفع دعوى الاسترداد الأولى وقف البيع.

مادة (٨٦)

الأموال التي يضع (المطلوب التنفيذ ضده) يده عليها في محل إقامته، تعد -بحسب الأصل- مملوكة له، فيتم حجزها دون الالتفات إلى ما يورده هو أو أي شخص ثالث من الاعتراضات لأجل استبعادها كلها أو بعضها من الحجز ما لم يبرز حكمًا أو قرارًا صادرًا من محكمة أو وثيقة إشعار بتأخير التنفيذ منظمة قبل تاريخ الحكم بسند التنفيذ.

مادة (٨٧)

إذا حصل الحجز بحضور المطلوب التنفيذ ضده تسلم له صورة من محضر الحجز، فإن كان الحجز في غيبته وجب تبليغه بالحضور خلال ثلاثة أيام على الأكشن.

مادة (٨٨)

- ١- في الأحوال التي تقتضي تعيين حارس على الأموال المحجوزة وفقاً لما هو محدد في المادة (٨٩)، يعين مأمور الحجز الحارس المذكور ويقوم باختياره إذا لم يأت الحاجز أو المحجوز ضده بشخص مقتدر، ويجب تعيين المحجوز عليه إذا طلب ذلك إلا إذا خيف التبديد وكان لذلك أسباب معقولة تذكر في المحضر.
- ٢- لا يجوز أن يكون الحارس من يعملون في خدمة الحاجز أو مأمور الحجز ولا أن يكون زوجاً أو قريباً أو صهراً لأيهمما إلى الدرجة الرابعة.

مادة (٨٩)

إذا لم يجد مأمور الحجز في مكان الحجز من يقبل الحراسة يختاره الحاجز ومأمور الحجز و كان المدين حاضراً كلفه بالحراسة ولا يعتد برفضه إياها، أما إذا لم يكن حاضراً وجب عليه أن يختتم على الأموال المحجوزة في محلها إن كان ذلك ملائماً أو ينقلها أو يودعها عند شخص عدل يقبل الحراسة يختاره الحاجز أو مأمور الحجز، وإن تعذر ذلك وجب عليه أن يرفع الأمر إلى قاضي التنفيذ لاتخاذ الإجراء المناسب.

مادة (٩٠)

يوقع الحارس على محضر الحجز وتسلم له صورة منه فإن امتنع عن التوقيع أو رفض استلام الصورة وجب على مأمور الحجز أن يرفع الأمر في اليوم ذاته إلى قاضي التنفيذ ليأمر بتبيينه بالحضور وإجراءات التبليغ القانونية خلال أربع وعشرين ساعة، وعلى مأمور الحجز إثبات كل ذلك في المحضر.

مادة (٩١)

- ١- يستحق الحارس غير المدين أجراً عن حراسته ويكون لهذا الأجر امتياز على الأموال المحجوز عليها.
- ٢- يقدر أجر الحارس بأمر يصدره قاضي التنفيذ بناء على عريضة تقدم إليه.

مادة (٩٣)

- ١- إذا وجد مأمور الحجز أن الأموال المطلوب حجزها قد سبق الحجز عليها وجب عليه أن يجرد هذه الأموال ويثبتها في محضر ويحجز على ما لم يسبق حجزه ويجعل حارس الحجز الأول حارساً عليها إن كانت في نفس المثل.
- ٢- يجري تبليغ الماخير المحررة في اليوم التالي على الأكثر إلى الحاجز الأول والمدين والحارس إذا لم يكن حاضراً ودائرة التنفيذ التي أوقعت الحجز الأول.
- ٣- يترب على الإبلاغ أن تكون الأموال السابق حجزها محجوزة لأجل الدينين معاً ويبقى الحجز قائماً لصالحة الحاجز الثاني ولو نزل عنه الحاجز الأول.

مادة (٩٤)

إذا وقع الحجز على المنقولات باطلاً فلا يؤثر ذلك على الحجوزات اللاحقة على نفس المنقولات إذا وقعت صحيحة في ذاتها.

مادة (٩٤)

أموال المدين المحجوزة من قبل دائرين متعددين لا يفك حجزها إلا برضاء جميع الحاجزين وموافقتهم، وإذا أهمل الحاجز الأول تعقب معاملات التنفيذ وإيصالها وانتهائهما في مدهما القانونية جاز لأي حاجز آخر أن يطلب المثابرة عليها.

مادة (٩٥)

زوائد الأموال المحجوزة الحاصلة بعد الحجز تعتبر تابعة لها حكماً.

مادة (٩٦)

- ١- يعتبر الحجز كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال شهرين من تاريخ توقيعه إلا إذا كان البيع قد أوقف بمقتضى القانون أو بحكم المحكمة أو باتفاق الخصوم.

- ٢- لا يجوز الاتفاق على تأجيل البيع لمدة تزيد على شهرين من تاريخ الاتفاق.
- ٣- لقاضي التنفيذ عند الاقتضاء أن يأمر بعد الميعاد لمدة تزيد على شهرين، وله أيضاً إذا كانت الأموال المحجوزة مما يخشى تلفها أو كانت قيمتها لا تتحمل نفقات الحفاظ عليها أن يأمر ببيعها في الحال لمصلحة الطرفين دون التقييد بالميعاد المنصوص عليه في البند (١) أعلاه وبالميعاد المقرر في المادة التالية.

(٩٧) مادة

لا يجوز إجراء البيع إلا بعد مضي سبعة أيام على الأقل من تاريخ تسليم صورة محضر الحجز للمدين أو تبليغه به، ولا يجوز إجراؤه إلا بعد مضي يوم على الأقل من تاريخ إقام إجراءات الإعلان والنشر عن البيع المنصوص عليها في هذا القانون.

(٩٨) مادة

- ١- عند مباشرة بيع أموال المطلوب التنفيذ ضده المحجوزة ينشر أمر البيع في صحيفة يومية أو أكثر وفي ديوان دائرة التنفيذ خلال أسبوعين إلا إذا كانت قيمة الأموال لا تتحمل نفقات النشر أو لم يكن في محل البيع صحف فيكتفي عندئذتعليق إعلان عن البيع في ديوان دائرة التنفيذ وفي محل وجود الأموال.
- ٢- يدرج في الإعلان جنس ونوع الأموال التي ستبع ووصفها بالإجمال ومكان المزايدة ووقتها.
- ٣- يحفظ في ملف التنفيذ نسخة من الصحيفة ومن ورقة الإعلان والمحاضر المحررة بشأنه.
- ٤- يؤخذ من كل من يشتراك في المزايدة تأميناً بمعدل عشرة بالمائة.

(٩٩) مادة

تحري المزايدة في الأموال المحجوزة في أقرب سوق للمحل الذي حجزت فيه ولدائرة التنفيذ أن تختار محل آخر للبيع تقتضيه ماهية تلك الأموال.

مادة (١٠٠)

- ١- في الوقت المعين بالإعلان للبيع بالمزايدة العلنية لا يبدأ مأمور الحجز الإجراءات إلا بعد أن يجرد الأموال المحجزة ويحرر محضراً بذلك ويبين فيه ما يكون قد نقص منها.
- ٢- عدم حضور الحاجز والمحجوز عليه لا يمنع المزايدة ولا يتسبب في تأخيرها.
- ٣- يجري البيع بالمزايدة بأن يضع مأمور الحجز الأموال المحجزة ويعلن عنها بواسطة المنادي ثم يبيعها ويسلمها إلى طالبها في البدل المقرر ويحرر محضراً بذلك يوقعه والحاضرون ذوي العلاقة ويدرك في فيه جميع إجراءات البيع وما لقيه أثناءها من احتجاجات وعقبات وما اتخذه في شأنها وحضور الحاجز والمحجوز عليه وغيابهم والثمن الذي تم به البيع باسم المشتري وتوقيعه.

مادة (١٠١)

إذا لم يدفع المشتري الثمن فوراً تطرح الأموال المحجزة مجدداً للبيع على عهده، وتجرى المزايدة في الحال إذا كان الأمر مستطاعاً، ولا يستفيد المشتري الناكل من الزيادة في الثمن ولكنه يتحمل الفرق بين الثمن الذي عرضه والثمن المدفوع أخيراً مع النفقات الإضافية التي تسبب فيها ويعتبر حضر البيع سندًا تفدياً بالنسبة إليه بفرق الثمن وبالنفقات المذكورة.

مادة (١٠٢)

- ١- إذا لم يحصل البيع بالمزايدة في اليوم المعين في حضر الحاجز وفي الإعلان يرجأ لليوم آخر وتعاد إجراءات الإعلان على الوجه المبين في المواد السابقة، ويبلغ المحجوز عليه بالشهادة المشتبأ للإعلان قبل البيع بيوم واحد على الأقل.
- ٢- إذا كان إرجاء البيع بالمزايدة راجعاً إلى عدم تقديم أحد للشراء تبع الأموال المحجزة في المزايدة الجديدة لمن يتقدم لشرائها ولو بثمن أقل مما قدرت به في أوراق الحجز.

مادة (١٠٣)

إذا كانت الأموال المراد بيعها متعددة وبيع منها ما يكفي لسداد الدين وفائده ونفقات يجب توقيف المزايدة ورد الأشياء الباقيه لصاحبها.

مادة (١٠٤)

١-يجوز بيع الأموال المحجوزة لأجل دين عادي ولو كانت محجوزة لأجل دين ممتاز وفي هذه الحالة يستوفى أولاً أصحاب الديون الممتازة حقوقهم ثم يدفع الباقي لأصحاب الديون العادي.

٢-يجوز بيع الأموال الموضوعة تأميناً لدين إذا ثبت أن قيمتها تزيد على الدين المؤمن، وطلب صاحب الدين العادي بيعها ويشترط في ذلك :

أ) لا تفتح المزايدة عليها بمبلغ أقل من الدين المؤمن.

ب) أن يدفع عند تمام البيع إلى أصحاب الديون الممتازة حقوقهم ثم يدفع الباقي إلى صاحب الدين العادي.

مادة (١٠٥)

يجب على دائرة التنفيذ أن تمضي في البيع بناء على طلب الحاجز إذا قررت المحكمة إسقاط دعوى الاسترداد أو ردها طبقاً لقانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية أو إذا اعتبرت كأن لم تكن أو حكم بعدم قبولها أو بطلان لائحتها أو سقوط الخصومة فيها أو قبول تركها أو أي حكم آخر ينهي خصومتها دون الفصل في موضوعها ولو كان هذا الحكم قابلاً للاستئناف.

مادة (١٠٦)

إذا رفعت دعوى استرداد ثانية من مسترد آخر أو كان قد سبق رفعها من المسترد نفسه واعتبرت كأن لم تكن أو حكم بإسقاطها أو بعدم قبولها أو بعدم اختصاص المحكمة أو ببطلان لائحتها أو سقوط الخصومة فيها أو بقبول تركها فلا يوقف البيع إلا إذا قرر قاضي التنفيذ وقفه لأسباب هامة.

الفرع الثالث

حجز الأوراق المالية والأسهم والسندات والحوالات والإيرادات والمحصص وبيعها

مادة (١٠٧)

الأوراق المالية والأسهم والسندات والحوالات الموجودة في حوزة المدين يكون حجزها بالأوضاع المقررة لـ الحجز المنقول إذا كانت لحامليها أو قابلة للتداول بطريق التحويل أو النظير أو ما شابه ذلك من الطرق والوسائل الفنية التي يعتمدتها القانون لـ تداول الأوراق المالية.

مادة (١٠٨)

- ١- الأوراق المالية والأسهم والسندات الموجودة في حوزة المدين والخبرة لـ لاسم أو المشروطة لـ لحامليها وكذلك الإيرادات المرتبة وحقوق الأرباح المستحقة في ذمة أي من الأشخاص المعنويين وحقوق الموصيـن في الشركات تحـجز بالأوضاع المقررة لـ حجز الأموال في يد شخص ثالـث.
- ٢- تلتزم الجهة التي أصدرت الأوراق المالية والسنـدات والخبرـة لـ لاسم والجهة المسـئولة عن سداد الإيرادات وحقوق الأرباح وحقوق الموصـين، شـركة كانت أو أي شخص معنـوي آخر، وبـمجرد تـبليغـها بالـحـجز بـصفـتها شخصـاً ثالـثـاً بـأن تـضع شـرـحاً عـلـى قـيد هـذـه الأورـاق يـقـضـي بـعدـ نـقلـها لـ لـاسم آخر.
- ٣- يتـرـتب عـلـى حـجزـ حقوقـ المشارـإـ إليهاـ فيـ البـندـ (١)ـ أـعلاـهـ حـجزـ رـيعـهاـ وـماـ استـحقـ منهاـ إـلـىـ يومـ البيـعـ.

مادة (١٠٩)

تابع الأوراق المالية والأسهم والسندات وغيرها مما نص عليه في المادتين السابقتين بواسطة إحدى الجهات المتخصصة قانوناً التي يعينها قاضي التنفيذ بناء على طلب يقدمه إليه طالب الحجز ويـبين قاضـي التنفيـذـ فيـ قـرارـهـ ماـ يـلـزـمـ اـتخـاذـهـ مـنـ إـجـراءـاتـ الإـعلـانـ.

الفرع الرابع

حجز الأموال غير المنقوله وبيعها

أولاً: إجراءات الحجز والقيود والإخطارات المتعلقة بها

مادة (١١٠)

- ١- يكون التنفيذ على أموال المدين غير المنقوله بناءً على طلب من الدائن مقدم لقاضي التنفيذ المختص.
- ٢- يجب أن يتضمن طلب الدائن بيان نوع السند التنفيذي وتاريخه ومقدار الدين المطلوب الوفاء به وتاريخ تبليغ السند للمدين وبيان وصف الأموال غير المنقوله المراد حجزها بذكر موقعها ومساحتها وأحجامها وأرقامها وغير ذلك مما يفيد في تعينها وفقاً للقوانين السارية.
- ٣- للدائن الحق في استصدار قرار من قاضي التنفيذ للبحث والتحري عن أية أموال غير منقوله يملکها الدائن لدى الجهات المختصة.
- ٤- يبدأ التنفيذ بناءً على قرار يصدر عن قاضي التنفيذ.
- ٥- تخطر دائرة التنفيذ الجهة ذات الشأن بهذا القرار لتضع إشارة على قيد تلك الأموال منعاً من إفراغها لآخر ولتوضّح في جوابها ماهية القيود التملكية المتعلقة بتلك الأموال.

مادة (١١١)

- ١- يجوز حجز وبيع أموال المدين غير المنقوله الجائز حجزها قانوناً وفاءً لدين محكوم به أو مربوط بسند واجب التنفيذ ولو لم تكن مسجلة في دوائر التسجيل على أن تراعي الشروط الآتية:
 - أ- أن يطلب الدائن إلى دائرة الأراضي تسجيل الأموال غير المنقوله باسم المدين.

بـ- أن تقييد دائرة تسجيل الأراضي الطلب في سجل خاص بعد أن يقدم لها الدائن صورة مصدقة من الحكم أو السند الذي بيده وأي أوراق أو سندات أخرى يطلبه مدير الأراضي مع دفع الرسوم الواجبة .

ج- يجري التحقيق في تصرفات المدين المراد التنفيذ عليه على الوجه المحدد في القوانين والأنظمة المتعلقة بمعاملات التسجيل الجديدة.

٢- يباشر بعد ذلك التنفيذ على هذه الأموال وفقاً لإجراءات المتصوّص عليها في هذا القانون وتخصم دائرة التنفيذ من ثمنها ما أنفقه الدائن على معاملات التسجيل وتقوم بسداده له.

مادّة (١١٥)

بلغ دائرة التنفيذ المدين بورقة إخبار بالمعاملات الواقعة استناداً إلى المادتين السابقتين وتحظره
بأنه إذا لم يبادر إلى سداد دينه خلال شهر من تاريخ تبليغه بورقة الإخطار فإنها ستباشر بالتنفيذ
لبيع أمواله غير المنقوله المحددة بورقة الإخطار.

مادہ (۱۱۲)

١- بانقضاء الميعاد المشار إليه في المادة السابقة دون أن يقوم المدين بسداد دينه تقوم دائرة التنفيذ بمعاملة وضع اليد بانتقال مأمور الحجز إلى المحل الموجود فيه المال غير المقول وينظم محضراً يقع عليه هو والشهود ويبين فيه نوع المخجوز عليه وأوصافه وحدوده ومشتملاته ومقدار مساحته واسم الحلي الكائن فيه أو القرية ورقمها وحالة المزروعات وزمن إدراكيها والأشخاص الساكنين فيه وماهية الوثائق التي يستندون إليها في إقامتهم والقيمة المقدرة للمال المخجوز بحسب تقدير مأمور الحجز مع خير أو أكثر .

٢- تسلم صورة من محضر وضع اليد إلى المدين المنفذ ضده إذا كان حاضراً، ويبلغ به في اليوم التالي على الأكثر إذا تم وضع اليد في غيابه.

مادة (١١٤)

- ١- تلحق بالأموال غير المنقولة ثمارها وإيراداتها عن المدة التالية لوضع اليد عليها.
- ٢- لقاضي التنفيذ سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب من الدائن الحاجز أن يكلف أحداً من مأموري الحجز أو غيرهم من موظفي دائرة التنفيذ حصاد الحصولات وجنبي الشمار وبيعها.
- ٣- تباع الشمار وال Hutchinsons بالزيادة أو بأي طريقة أخرى يأذن بها قاضي التنفيذ ويودع الثمن في خزينة دائرة التنفيذ.
- ٤- على دائرة التنفيذ ألا تعيق الوصول إلى الأموال غير المنقولة من قبل المستأجر أو الدائن المضمن بحقوق على الحصول في المال غير المنقول لأهداف رعاية أو حصاد الحصول.

مادة (١١٥)

- ١- إذا لم يكن المال غير المنقول مؤجراً اعتبر المدين حارساً عليه إلى أن يتم بيعه ما لم يقرر قاضي التنفيذ عزله من الحراسة أو تحديد سلطاته عليها.
- ٢- للمدين الساكن في العقار المحجوز أن يبقى ساكناً فيه دونأجرة إلى أن يتم البيع وعليه إخلاؤه فور تمام البيع.
- ٣- إذا كان المال غير المنقول المحجوز مؤجراً اعتبرت الأجورة المستحقة عن المدة التالية لوضع اليد محجوزة تحت يد المستأجر وذلك بمجرد تكليفه من دائرة التنفيذ بعدم دفعها للمدين.

مادة (١١٦)

- ١- إذا كان صافي ما تغله أموال المدين غير المنقولة في سنة واحدة يفي بحقوق الدائن الحاجز وفوض لهذا الدائن أمر الاستيلاء على المصالح المذكورة، يصدر قاضي التنفيذ أمراً بتأخير بيع هذه الأموال ، فإذا حجز على المصالح المذكورة لقاء دين ممتاز وتعذر على الدائن الحاجز أن يستوفي دينه منها بصورة منتظمة أو طرأ بعد هذا التفويض أي حادث منعه من استيفاء

حقوقه فيجوز له أن يطلب بيع الأموال مجدداً ، ولا يؤدي تأخير البيع بالصورة المذكورة إلى رفع الحجز عن الأموال المذكورة بل تبقى محجوزة إلى أن يتم وفاء الدين المحجوزة من أجله كاملاً .

٢- إذا ادعى المدين أن لديه أموالاً يمكن أن يوفرها لدفع الدين إذا أمهل ، وأن بيع أمواله غير المنقوله مع مراعاة جميع ظروف القضية يقعه في ضيق غير مناسب فعلى قاضي التنفيذ أن يدعو الفريقين ويسمع أقوالهما فإذا اقتنع بصححة ادعاء المدين أصدر قراراً بتأخير البيع لمدة أقصاها ستة أشهر أو بدفع الدين المحجوزة من أجله أقساطاً خلال المدة التي تقررها المحكمة مع بقاء الحجز على تلك الأموال إلى أن يتم وفاء الدين كاملاً .

مادة (١١٧)

يجوز لقاضي التنفيذ بقرار يصدره أن يأذن للمدين بأن يبيع أو يفرغ لآخرين أمواله غير المنقوله المحجوزة بشرط أن يقتطع من ثمنها حين البيع أو الفراغ قيمة الدين المحكوم به مع الرسوم والنفقات .

مادة (١١٨)

أصحاب الديون الذين لم تؤمن ديونهم بالمال غير المنقول الذي وضع تأميناً لدين شخص آخر يجوز لهم أن يحجزوا عليه ويبيعوه ولو لم يكن قد حل أجل الدين المؤمن بالمال غير المنقول المذكور ، وفي حالة بيعه يدفع أولاً الدين المؤمن عليه بالمال غير المنقول وفقاً لسند التأمين وما زاد عن ذلك يدفع للحجاجين الآخرين وفقاً لهذا القانون .

ثانياً : قائمة شروط البيع والاعتراض عليها

مادة (١١٩)

- ١- تنظم دائرة التنفيذ خلال ثلاثة أيام من تاريخ وضع اليد قائمة بشروط بيع الأموال غير المنقوله المحجوزة .
- ٢- يجب أن تشمل هذه القائمة على البيانات الآتية :

- أ- بيان السند التنفيذي الذي حصل وضع اليد بمقتضاه .
- ب- تاريخ إخطار المدين بقرار الحجز وتاريخ وضع اليد وإخطار المدين به .
- ج- تعيين الأموال غير المنقوله المحجوزة في محضر وضع اليد مع بيان نوعها وأوصافها وموقعها وحدودها ومساحتها .
- د- شروط البيع والثمن الأساسي المحدد في محضر وضع اليد .
- هـ- تحزئة الأموال غير المنقوله المحجوزة إلى صفقات إن كان لذلك محل مع ذكر الثمن الأساسي لكل صفقة .
- و- بيان تاريخ جلسة الاعتراضات وتاريخ المزايدة .

مادة (١٢٠)

ترفق بقائمة شروط البيع المستندات الآتية :

- ١- شهادة بيان الضرائب والرسوم المقررة على الأموال غير المنقوله المحجوزة .
- ٢- السند الذي يباشر التنفيذ بمقتضاه .
- ٣- قرار قاضي التنفيذ بتوقيع الحجز وإخطار المدين به .
- ٤- محضر وضع اليد وإخطار المدين به .
- ٥- شهادة من الدائرة المختصة بالقيود التملكية المتعلقة بهذه الأموال .

مادة (١٢١)

- ١- على دائرة التنفيذ خلال الأيام الثلاثة التالية لتنظيم قائمة شروط البيع أن تبلغ به المدين المحجوز عليه والدائن الحاجز وجميع الدائنين الذي وضع المال المحجوز تأميناً لديونهم قبل صدور قرار الحجز والتأشير به طبقاً لما هو منصوص عليه في المادة (١١٠) .
 - ٢- تشتمل ورقة الإخبار على البيانات الآتية :
- أ- تاريخ تنظيم قائمة شروط البيع .

- بـ- تعيين الأموال غير المنقوله المجوزة على وجه الإجمال وبيان ثمنها الأساسي .
- جـ- تاريخ الجلسة المحددة للنظر فيما يحتمل تقديم تقديمه من الاعتراضات على القائمة وبيان ساعة انعقادها وتاريخ المزايدة وساعة انعقادها في حالة عدم تقديم اعتراضات على القائمة .
- ٣ـ- يجري إخطار المعلن إليه بالاطلاع على القائمة وإبداء ما قد يكون لديه من أوجه البطلان أو الملاحظات بطريق الاعتراض عليها قبل الجلسة المشار إليها في البند (٢) أعلاه بثلاثة أيام على الأقل وإلا سقط الحق فيها .

(١٢٢) مادة

يحدد في قائمة شروط البيع جلسة نظر الاعتراضات على القائمة أمام قاضي التنفيذ على أن تكون بعد انقضاء ثلاثة أيام من تاريخ انقضاء الميعاد المشار إليه في المادة (١٢١) ولا تقل المدة بين هذه الجلسة وجلسة المزايدة عن ثلاثة أيام ولا تزيد على ستين يوماً ، فإذا لم تقدم اعتراضات تعتبر تحديد أولى هاتين الجلستين كأن لم يكن واتخذت إجراءات الإعلان عن المزايدة .

(١٢٣) مادة

- ١ـ- تعلن دائرة التنفيذ عن تنظيم القائمة بالنشر في إحدى الصحف المحلية اليومية وبالتعليق في اللوحة المعدة للإعلانات بديوان الدائرة وذلك خلال الأيام السبعة التالية للتبلیغات المشار إليها في المادة (١٢١) ، ويودع محضر التعليق ونسخة من الصحيفة ملف التنفيذ في السبعة أيام التالية للإعلان المذكور .
- ٢ـ- يكون لكل شخص حق الاطلاع على قائمة شروط البيع بدائرة التنفيذ .

(١٤٤) مادة

- ١ـ- يجب على المدين والدائنين وأي أطراف أخرى معنية والمشار إليهم في المادة (١٢١) إبداء أوجه البطلان في الإجراءات السابقة على الجلسة المحددة لنظر الاعتراضات وإبداء جميع

اللاحظات على شروط البيع بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع لدى دائرة التنفيذ

قبل الجلسة المحددة لنظرها بثلاثة أيام على الأقل وإلا سقط حقهم في التمسك بها .

٢- لكل ذي مصلحة غير من ورد ذكرهم في البند (١) أعلاه إبداء ما لديه من أوجه البطلان أو من اللاحظات بطريق الاعتراض على القائمة أو بطريق التدخل عند نظر الاعتراض .

ثالثاً : إجراءات البيع بالزيادة

مادة (١٤٥)

١- مع مراعاة ما تقرره المادة (٤) تتولى دائرة التنفيذ التي يقع العقار في نطاقها إجراء المزايدة عليه .

٢- يحدد قاضي التنفيذ بالدائرة تاريخ جلسة المزايدة بناء على طلب أي من الدائنين وأي أطراف معنية أخرى المشار إليهم في المادة (١٢١)، ولا يصدر أمر بذلك إلا بعد التتحقق من الفصل في جميع الاعتراضات المقدمة على القائمة في الميعاد بأحكام واجبة النفاذ .

٣- تقوم دائرة التنفيذ بتبلغ الأشخاص الوارد ذكرهم في المادة (١٢١) بتاريخ المزايدة ومكانها وذلك قبل التاريخ المحدد لذلك بسبعة أيام على الأقل .

مادة (١٤٦)

لا عبرة لأي نوع من الاتفاques التي قد يتفق عليها الطرفان لإجراء المزايدة خلافاً للشروط القانونية التي نص عليها في هذا القانون ، وكل اتفاق من هذا القبيل يعد باطلاً على أنه يحوز للمدين أن يصرف النظر عن التبليغات التي منحه إياها القانون .

مادة (١٤٧)

١- تعلن دائرة التنفيذ بالنشر والتعليق عن المزايدة قبل اليوم المحدد لإجرائها بثلاثين يوماً .

٢- في الحال التي يصدر فيها أكثر من جريدة تنشر الإعلانات في جريدة واحدة أو أكثر حسب

مقتضيات الحال وتعلق نسخ منها في ديوان دائرة التنفيذ وعلى باب العقار المحجوز وفي أي محل يزدحم فيه الناس ، أما إذا كان المال غير المنقول المعروض للبيع ذات قيمة كبيرة فلدائرة التنفيذ الإعلان عن ذلك بطرق إضافية أخرى ،

٣- يجب أن يتضمن الإعلان بيان جميع أوصاف المال غير المنقول وحالاته الحقيقة عند وضع اليد مع بيان أسماء الطرفين وشهرتهما والوقت المعين للمزايدة وشروط الاشتراك بها .

٤- بعد تنظيم قائمة المزايدة وإعلان الأمر يجب أن ينادي المنادي أو مأمور الحجز للقيام بهذا العمل ثلاث مرات على الأقل في الحال التي يزدحم فيها الناس وفي المحل الكائن فيه العقار ثم تدرج الكيفية على ظهر القائمة .

مادة (١٢٨)

يعتبر افتتاح المزايدة من تاريخ الإعلان عنها وعلى كل من يرغب الدخول فيها أن يدفع تأميناً بقيمة عشرة في المئة من الثمن الأساسي المحدد في القائمة ، وبانقضاء الثلاثين يوماً يحال المبيع إإحالة مؤقتة إلى الطالب منهم بالبدل الأكثرو يدرج ذلك في قائمة المزايدة وبصدق عليه مأمور التنفيذ .

مادة (١٢٩)

١- بعد الإإحالة المؤقتة تعلن الكيفية مرة ثانية ويتضمن هذا الإعلان بياناً بإتمام إجراء الإإحالة المؤقتة وبيان قيمة بدل المزايدة الأخير وتاريخ ووقت إجراء المزايدة العلنية الأخيرة ، واعتباراً من تاريخ هذا الإعلان الثاني يعتبر أن المزايدة افتتحت للمرة الثانية لمدة خمسة عشر يوماً ويلتزم من يرغب الدخول فيها بأن يدفع تأميناً يبلغ خمسة في المئة من البدل المقرر في الإإحالة المؤقتة .

٢- في التاريخ المحدد بالإعلان الثاني تجري المزايدة العلنية بين الطرفين الموجودين ، ويقرر قاضي التنفيذ الإإحالة القطعية للمشتري الذي طلب المال غير المنقول بالبدل الأكثرو ويودع هذا القرار بملف التنفيذ .

مادة (١٣٠)

١- في اليوم التالي لصدور القرار بالإحالة القطعية يبلغ المدين بورقة إخبار بما وصلت إليه المزایدات الأخيرة وبقرار الإحالة القطعية ، ويخطر بأنه يترب عليه أن يدفع أو أن يحضر إلى دائرة التسجيل لتقرير البيع والفراغ في حضور المأمور المختص وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإخبار ، فإذا انقضت هذه المهلة ولم يسد المدين دينه ولم يتم برضاه معاملة تقرير البيع أو الفراغ للمشتري يكتب لدائرة التسجيل بلزوم إجراء معاملة البيع أو الفراغ للمشتري .

٢- إذا دفع المدين دينه بالإضافة إلى مصروفات التنفيذ قبل إتمام معاملة التسجيل يلغى الأمر الصادر بالتسجيل ويعتبر كأن لم يكن .

٣- بعد تمام معاملة التسجيل على الوجه المذكور لا يبطل حكم البيع أو الفراغ فيما لو رغب المدين في أداء دينه .

مادة (١٣١)

إذا كان بدل مزاد الأموال غير المنقوله المعروضة للبيع ينقص نقصاً فاحشاً عن ثمنها الأساسي المحدد في قائمة المزايدة يجب على قاضي التنفيذ أن يمدد معاملة المزايدة لمدة لا تتجاوز خمسة وأربعين يوماً ويصبح إتمام معاملة البيع والفراغ بالبدل الذي يتقرر نتيجة هذه المزايدة أمراً محتملاً .

مادة (١٣٢)

إذا استنكر الطالب الذي أحيل العقار لعهده إحالة قطعية عن قبول الفراغ وتأدية بدل المزايدة يعرض العقار على الطالب الثاني الذي كف يده قبله بالبدل الذي كان راضياً به ، فإن أخذه هذا الطالب تضمن دائرة التنفيذ ذلك المستنكف الفرق بين البدلين من تأمينه المدفوع وإن لم يكفل فمن أمواله الأخرى ، وإن أصر الطالب الثاني هذا على كف يده يوضع العقار مجدداً بالمزايدة لمدة خمسة عشر يوماً وتغير دائرة التنفيذ المستنكف الفرق بين المزايدين .

مادة (١٣٣)

إذا تقدم بعد الإحالة القطعية وقبل انقضاء المهلة على الإخطار الأخير الواجب تبليغه للمدين وفقاً لنص المادة (١٣٠) طالب وضم عشرة بالمائة أو أكثر، فيجب أن يقبل هذا الضم وعندئذ تجري المزايدة من جديد بين هذا الطالب وغيره من الطالبين وبين الشخص الذي أحيل المال غير المنقول لعهده إحالة قطعية لمدة ثلاثة أيام ثم تجري الإحالة القطعية على الطالب الأخير منهم.

مادة (١٣٤)

١- على دائرة التنفيذ إيفاء معاملة فراغ العقارات التي أجريت إحالتها القطعية بالحال، وإذا لم يمكن إيفاء هذه المعاملة في مدة شهر فللمشتري أن يفسخ المزايدة عقب معاملة الفراغ، وتبلغ دائرة التنفيذ ورقة إخطار إلى الأشخاص الذين يشغلون العقار تخطرهم فيه بلزم إخلائه وتسليميه في مهلة خمسة عشر يوماً، وفي نهاية هذه المدة تقوم دائرة التنفيذ بمعاملة تسليميه للمشتري.

٢- بعد مرور سنة على معاملة بيع أو فراغ أموال عقارية جرت بواسطة دائرة التنفيذ بالمخالفة للعلنية لا يسمح بأي ادعاء بفسخ ذلك البيع أو الفراغ بحجة وقوع أخطاء شكلية في المعاملات التنفيذية ، ولا يشمل هذا الحكم القاصر والغائب وفائد الأهلية .

٣- لا يعتبر وقوع احتيال أو تزوير في التبليغات التنفيذية من الأخطاء الشكلية .

مادة (١٣٥)

١- في تسليم الأموال غير المنقولة إلى المشتري وفي حل المنازعات الممكن حدوثها حيال شخص ثالث يؤخذ بعين الاعتبار الحالة التي كان عليها ذلك المال عندما قامت دائرة التنفيذ بوضع اليد عليه تمهيداً لبيعه في المزاد .

٢- مع مراعاة حكم المادة (١١٥) تبقى عقود الإيجار وسائر العقود المتعلقة بالانتفاع بالمال

المحجز والمبرمة بعد وضع اليد نافذة المفعول إلى اليوم الذي يتم فيه التسليم ، وبعد ذلك يجب تسليم ذلك المال إلى مشتريه بدون حاجة إلى حكم آخر .

٣- تعتبر الزوائد التي حصلت في المبيع بعد وضع اليد داخلة فيه من دون ذكر لها وليس للمنفذ ضده أن يفرق هذه الزوائد عن البيع .

مادة (١٣٦)

إذا لم يتفق الطرفان على قيمة الخضروات وسائر المحاصيل الأرضية الثابتة في مال غير منقول كالبسنان والحقل غير الداخلة في البيع يدعى الطرفان ويعين كل منهما خبيراً مع خبير ثالث يعينه قاضي التنفيذ ليقوموا بتقدير قيمتها قائمة ، ولا ينزع المال غير المنقول المذكور من يد صاحبه ما لم يدفع المشتري سلفاً القيمة التي قدرها الخبراء .

رابعاً: انقطاع الإجراءات وعارضها

مادة (١٣٧)

١- إذا تأخرت المزايدة لأسباب قانونية أو لعدم تعقب الدائن لها يجب إعادة المزايدة بعد مرور خمسة عشر يوماً .

٢- إذا تركت المزايدة زيادة عن سنة تلغى المهل السابقة ويبدأ بها من جديد .

مادة (١٣٨)

إذا رغب من يدعى التصرف في مال غير منقول طرح للمزايدة فيتأخير معاملة المزايدة فلا يلتفت إلى ادعائه إلا إذا تقدم به قبل صدور القرار بالإحالة القطعية وقدم كفياً مقتدرأً يضمن للدائن كل عطل وضرر قد يلحق به من جراء التأخير وعندهن يتحمّل قاضي التنفيذ مهلة خمسة عشر يوماً ليراجعاً المحكمة المختصة ويحصل منها على قرار بتأخير المزايدة وإن استمرت في المعاملة .

مادة (١٣٩)

إذا أقيمت دعوى الاستحقاق بقسم من العقار المحجوز وقررت المحكمة تأخير المزايدة جاز أن تباشر المزايدة من جديد على الأقسام الباقية .

مادة (١٤٠)

إذا لزم رفع الحجز عن مال غير منقول أو قعته دائرة التنفيذ بسبب تأدية الدين أو لسبب آخر وكانت دائرة تنفيذ أخرى قد أبلغت هذه الدائرة لزوم إفراد حصة من ثمن المال عند بيعه وجب على الدائرة الأولى قبل أن ترفع الحجز أن تبلغ دائرة التنفيذ بالأمر الواقع وإذا من خمسة عشر يوماً ولم يرد منها جواب بحجز جديد تقرر رفع الحجز المذكور .

مادة (١٤١)

إذا لم يتبع الدائن بلا عذر مشروع المعاملة مدة سنة من تاريخ وضع الحجز وطلب المحجوز على ماله غير المنقول رفع الحجز وجب على دائرة التنفيذ أن تخطر الحاجز بالأمر حتى إذا مر شهر على إخطاره أو الإعلان فإذا كان مجاهول محل الإقامة دون متابعة الدائن للمعاملة فلماضي التنفيذ أن يقرر رفع الحجز إذا رأى أن في ذلك تحقيقاً للعدالة.

الباب الثالث**توزيع حصيلة التنفيذ****مادة (١٤٢)**

المبالغ التي جرى تحصيلها من المدين مع أثمان الأموال التي تم بيعها عن طريق دائرة التنفيذ تقسم بين الدائنين الذين تقدموا بالطالبة بديونهم وذلك بعد أن تفرز دائرة التنفيذ لأصحاب الديون الممتازة ما يخصهم وتحتفظ لهم به وإن لم يقدموا طلباً بدفع ما لهم من ديون .

مادة (١٤٣)

إذا كانت الأموال المحصلة حسب المادة (١٤٢) غير كافية لتسديد جميع ديون الدائين فتوزع عليهم حسب الترتيب الآتي:

- ١- أصحاب الديون الممتازة حسب ترتيبهم في الامتياز والرجحان.
- ٢- إذا كان أصحاب الديون في مرتبة واحدة من الامتياز وكانت الأموال الموجودة غير كافية لتسديد جميع هذه الديون فإنها توزع بينهم بنسبة دين كل منهمما إلى الدين الإجمالي الممتاز.
- ٣- إذا زادت الأموال الموجودة على الديون الممتازة يوزع ما زاد منها بين أصحاب الديون العادية بنسبةها المئوية إلى مجمل ديون الدائين.

مادة (١٤٤)

المبالغ الخاضعة للتوزيع النسبي، يخصم منها أولاً مصاريف التنفيذ التي أنفقها الدائن الحاجز في سبيل تحصيل تلك المبالغ.

مادة (١٤٥)

إذا تبين لدائرة التنفيذ أنها استوفت من المدين مبالغ أكثر من الواجب عليه أداؤها ودفعها إلى الدائن، وجب عليها أن تتولى أمر استردادها من الدائن ودفعها إلى المدين بناء على قرار من قاضي التنفيذ دون حاجة إلى مراجعة المحاكم والحصول منها على حكم بذلك.

مادة (١٤٦)

الأسبقية في الحجز لا تعطي صاحبها أي امتياز بالنظر لبقية الحاجزين، ولكن إذا كان الحكم الثاني سند الحجز الثاني وأساسه قد صدر بناء على إقرار شفهي أو نكول عن اليمين أو على إقرار خططي لم يثبت رسمياً أن تاريخه كان سابقاً على تاريخ الأسباب القانونية التي استند إليها الحكم الأول، فليس للمحكوم له في الحكم الثاني أن يشارك المحكوم له في الحكم الأول في الأموال المحجزة وإنما له أن يستوفي ماله من بقية أموال المدين.

مادة (١٤٧)

المبالغ التي تحصل من المدين بالاستناد إلى حكم صادر من المحاكم أو إلى السند التنفيذي تقييد في محضر ودفتر اليومية لحساب الدائن، وبعد إجراء معاملة القيد على الوجه المذكور لا يجوز حجز هذه المبالغ اقتضاء لأي دين يطلب من المدين.

الباب الرابع
أحكام متنوعة
الفصل الأول
حق الامتياز ودرجاته

مادة (١٤٨)

- ١- يكون حق الامتياز عاماً إذا كان شاملأً أموال المدين كلها، وخاصة إذا تعلق بقسم منها.
- ٢- يستوفي أصحاب الديون الذين لهم حق الامتياز العام ديونهم من أموال المدين جميعها ترجيحاً على غيرهم من الدائنين بما لا يتعارض مع أصحاب الديون الخاصة.
- ٣- يستوفي أصحاب الديون الذين لهم حق الامتياز الخاص ديونهم من أموال المدين الذي تعلق بها حق الامتياز وليس لهم حق امتياز على غيرها من أموال المدين.

مادة (١٤٩)

- ١- الديون الممتازة امتيازاً عاماً هي :
 - أ) نفقة الزوجة والأولاد والوالدين المحكوم بها.
- ب) الضرائب والرسوم التي تجبيها الحكومة مهما كان نوعها سواء أكانت من الأموال التي تجبي مباشرة أو بالواسطة.

٢- تستوفى جميع الديون المذكورة في البند (١) أعلاه من أموال المدين المنقوله وغير المنقوله مقدماً بعضها على بعض حسب درجاتها المعينة في القوانين والأوامر الصادرة في هذا الشأن، أما الديون الأخرى التي تطلب للحكومة من الأشخاص فلا تكون ممتازة.

مادة (١٥٠)

الديون الممتازة امتيازاً خاصاً هي:

١- الرسوم والضرائب المفروضة للدولة على الأموال المنقوله وغير المنقوله المحجوزة نفسها وتشمل الرسوم والضرائب والمكتوس وضربيه الأملك والأراضي وغيرها من الضرائب، وهي تستوفى من أثمان تلك الأموال بصورة ممتازة امتيازاً خاصاً.

٢- بدل إيجار العقار الموثق بعقد إيجار يستوفى على وجه الامتياز من أثمان الأموال القابلة للحجز والموضوعة في ذلك العقار.

٣- بدل إيجار الأرضي المنتجة كالمزرعة والحقول والبستان الموثق بسند يستوفى من محاصيل تلك الأرضي مرجحاً على غيره من الديون باستثناء ما تم ذكره في البند (٢) أعلاه، ويتم تحصيله من محاصيل تلك الأرضي.

٤- الأجرة المستحقة لصاحب الفندق تستوفى من أثمان أموال الدين الموضوعة في ذلك الفندق قبل أن يوفى غيرها من الديون.

مادة (١٥١)

حق الامتياز الناشئ عن وضع الأموال غير المنقوله تأميناً للدين يخضع في تقريره وتنظيمه لما تنص عليه القوانين والأنظمة الخاصة بذلك الحق.

مادة (١٥٢)

أصحاب حق الامتياز الخاص يتقدمون في استيفاء ديونهم على أصحاب حق الامتياز العام.

مادة (١٥٣)

لا يثبت حق الامتياز ما لم تكن طبيعة الدين ونوعه ثابتة بصورة صريحة وجازمة في السند التنفيذي، ولا يلتفت إلى الادعاءات التي تقدم إلى دائرة التنفيذ خلافاً لنصوصه أو التي تحدث مجدداً.

مادة (١٥٤)

تسري على ما لم يرد به نص في هذا الفصل القواعد المنصوص عليها بالنسبة لحقوق الامتياز في القانون المدني والقوانين الخاصة الأخرى المعامل بها.

الفصل الثاني**حبس المدين****مادة (١٥٥)**

١- يجب على المدين بعد تبليغه إخطار التنفيذ أن يراجع دائرة التنفيذ ويعرض عليها تسوية تتناسب مع مقدراته المالية ومقدار الدين لدفع ما هو مستحق في ذمته من المبالغ المحكوم بها عليه، فإذا لم يقدم بتسوية مناسبة أو عرض تأميات وطلب تقسيط الدين لمدة لم يوافق عليها المحكوم له فعلى قاضي التنفيذ أن يأمر بهشول الطرفين جلسة يحددها لسماع أقوالهما.

٢- في الجلسة المعينة لذلك يباشر قاضي التنفيذ وبحضور المحكوم له تحقيقاً مع المدين للتأكد من مقدراته على دفع المبالغ المحكوم بها ومعرفه أمواله واكتشاف تصرفاته التي قام أو التي ينوي القيام بها بغض تهريبها من وجه الدائن للحيلولة دون تمكنه من استيفاء الدين أو بشأن عزمه على الفرار.

٣- لقاضي التنفيذ استجواب الدائن وسماع الشهود إذا رأى ضرورة لسماع شهادتهم مع اليمين أو بدونها لاستجلاء حقيقة الأمور وذلك سواء حضر المدين أو لم يحضر.

مادة (١٥٦)

يجوز لقاضي التنفيذ بناءً على طلب الحكم له أن يأمر بالقبض على الحكم علىه وحبسه في الأحوال الآتية:

١- إذا لم يراجع دائرة التنفيذ ويعرض تسوية لوفاء ديه خلال المدة المحددة لذلك في ورقة الإخطار المشار إليها في المادة السابقة.

٢- إذا تبين لقاضي التنفيذ بناءً على بينة شفهية أو خطية ونتيجة لما باشره من تحقيقات وفقاً للمادة (١٥٥).

أ) أن المدين كان يملك أو أنه وصل لديه منذ صدور الحكم ما يكفي لتمكينه من دفع المبالغ المحكوم بها عليه أو ما تبقى منها بلا دفع أو من دفع قسط من الدين مستحق الأداء بمقتضى ما تعهد به في الإجراء وبأنه رفض أو أهمل الدفع.

ب) أن المدين وهب أو نقل أو سلم للغير شيئاً من أمواله أو سمح لغيره بإجراء ذلك أو وضع شيئاً من أمواله تأميناً لدين أو أخلفاه مما أدى إلى منع الدائن من استيفاء ما حكم له به كلياً أو جزئياً.

ج) أن المدين ينوي الفرار في حين أنه لم يكشف عن أموال له واقعة ضمن اختصاص محاكم البلاد تكفي لوفاء الدين المحكوم به أو لم يعط كفاله على دفعه.

مادة (١٥٧)

١- لا يجوز أن تتجاوز مدة الحبس تنفيذاً لأي قرار يصدره قاضي التنفيذ عن (٩١) يوماً، وأن لا يتجاوز مجموع مدد الحبس عن (٩١) يوماً في السنة الواحدة مهما بلغ الدين أو تعددت الديون.

٢- لا يجوز أن تتجاوز مدة الحبس عن (٢١) يوماً إذا كان المبلغ المحكوم به لا يتجاوز خمسمائة دينار، وإذا تقرر تقسيط الدين المحكوم به فلا يجوز أن تتجاوز مدة الحبس (٢١) يوماً عن كل قسط يختلف المدين عن دفعه.

مادة (١٥٨)

- ١- لا يجوز حبس المدين ثانية من أجل نفس الدين بعد الإفراج عنه سواء بموافقة الحكم له أو لانتهاء مدة الحبس المحكوم بها عليه.
- ٢- مع الأخذ بعين الاعتبار ما جاء في المادة السابقة يجوز لقاضي التنفيذ إذا كان قد صدر قرار من المحكمة أو قاضي التنفيذ بتقسیط الدين المحكوم به أن يعتبر كل قسط من هذه الأقساط ديناً مستقلاً.

مادة (١٥٩)

لقاضي التنفيذ أن يقرر تأجيل حبس المدين إلى أجل آخر إذا ثبت لديه تقرير طبي صادر عن لجنة طبية رسمية مختصة أن المدين الذي تقرر حبسه لعدم الوفاء بالدين المحكوم عليه لا يتحمل معه السجن بسبب مرضه.

مادة (١٦٠)

لا يؤثر حبس المحكوم عليه والإفراج عنه في حق المحكوم له في استيفاء دينه من أموال المحكوم عليه.

مادة (١٦١)

لا حاجة لطلب إثبات اقتدار الأشخاص المذكورين أدناه، عند طلب حبسهم:

- ١- الذين صدق كاتب العدل على اقتدارهم والذين كفلوا المدين في دائرة التنفيذ.
- ٢- المحكوم عليه بالحقوق الشخصية الناشئة عن جرم دون حاجة لإثبات اقتداره.
- ٣- المحكوم عليه بنفقة للزوجة أو الأصول أو الفروع أو الأقارب إذا امتنع عن دفعها دون حاجة لإثبات اقتداره.
- ٤- المدين بدين ناشئ عما له مقابل ما في حوزة المدين كثمن البيع أو التأمين فلا حاجة لإثبات اقتداره.

مادة (١٦٢)

لا يكلف الدائن بالتحري عن أموال المدين الكافية لدینه ليحق له طلب حبسه ولكن للمدين أن يطلب سحب قرار الحبس بكشف وإظهار أمواله التي تكفي لوفاء دينه.

مادة (١٦٣)

لا يصدر قرار بالحبس بمقتضى هذا القانون على :

- ١- من لا يكون مسؤولاً بشخصه عن الدين كالوارث غير واضع اليد على التركة والولي والوصي.
- ٢- المدين الذي لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره والمعتوه والمجنون.
- ٣- المدين المحكوم بدينه بين الزوج وزوجته أو لأجل دين محكوم به للفروع على الأصول.

مادة (١٦٤)

إذا دفع الحكم علىه الذي صدر بحقه أمر حبس القسط المستحق من الدين أو عمل بموجب أمر قاضي التنفيذ أو كشف عن أموال له تكفي لوفاء الدين المحكوم به عليه أو المقدار الباقى منه بلا دفع يجوز لقاضي التنفيذ أن يلغي بناء على طلب الحكم عليه أمر الحبس ويأمر بالإفراج عنه.

الفصل الثالث

مسائل متعددة

مادة (١٦٥)

الأسناد التنفيذية المردعة بدائرة التنفيذ إذا تركها أصحابها دون تعقب ستة أشهر متالية اعتباراً من آخر معاملة قمت بشأنها يوقف تنفيذها حتى يقدم طلب التنفيذ.

مادة (١٦٦)

- ١- تكون الأحكام قابلة للتنفيذ خلال خمس عشرة سنة من اليوم الذي صدرت فيه.
- ٢- تكون الأسناد التنفيذية الأخرى قابلة للتنفيذ إذا لم تتقادم الالتزامات المثبتة فيها وفقاً للقوانين الخاصة بذلك.

مادة (١٦٧)

الأمانات النقدية والعينية التي أودعت في صندوق التنفيذ أو حصلتها دائرة أو استردها من الحكم علىهم بطلب أصحابها، إذا لم يراجع مستحقها دائرة التنفيذ لأخذها في مدة خمس سنوات اعتباراً من تبليغ ورقة الإخطار أو من تاريخ إعلانها في الصحف حسب الأصول لجهولي الإقامة يسقط حق المطالبة بها وتقييد إيراداً للخزينة العامة.

مادة (١٦٨)

الأعذار الشرعية التي تقطع مرور الزمن تسرى على المادتين السابقتين ولكن الادعاءات التي هي من نفس القبيل يجب أن تخل بطريق التقاضي لدى المحكمة المختصة.

مادة (١٦٩)

١- يطبق هذا القانون على جميع الإجراءات والمعاملات التنفيذية التي تتخذ بعد نفاذها ما لم يرد نص بخلاف ذلك.

٢- تعتبر كل إجراءات تنفيذية بدئ فيها أو كانت معلقة حين ابتداء العمل بهذا القانون أنها جرت حسب الأصول المقتضاة إذا كانت قد أقيمت وفق أي قوانين كانت سارية المفعول قبل تاريخ العمل بهذا القانون.

٣- مع مراعاة أحكام البند (٢) أعلاه تسرى أحكام هذا القانون بالقدر الذي يراه قاضي التنفيذ ممكناً على جميع إجراءات التنفيذ المعلقة من المرحلة التي انتهت إليها.

مادة (١٧٠)

١- لا يخل تطبيق أحكام هذا القانون بما هو مقرر للسلطات وللجهات الإدارية من حق في اقتضاء حقوقها جبراً بالطرق والإجراءات المنصوص عليها في القوانين المنظمة لذلك.

٢- فيما عدا ما نص عليه في البند (١) أعلاه تسرى أحكام هذا القانون على التنفيذ الذي تقوم به جهات الإدارة بما لا يتعارض مع الأحكام الواردة في قوانينها.

مادة (١٧١)

يلغى العمل بالقوانين الآتية المعمول بها في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة:

- ١- قانون الإجراء العثماني الصادر بتاريخ ١٥ جماد الآخرة سنة ١٣٣٢ هـ.
- ٢- قانون تبادل تنفيذ الأحكام رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ م.
- ٣- أصول تبادل تنفيذ الأحكام لسنة ١٩٢٦ م.
- ٤- قانون الأحكام (تبادل تنفيذها مع مصر) رقم ١٦ لسنة ١٩٢٩ .
- ٥- قانون الديون (حبس المدين) الفلسطيني الصادر بتاريخ ٣١ تشرين أول سنة ١٩٣١ م.
- ٦- قانون الإجراء المعدل رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٦ م.
- ٧- قانون تنفيذ الأحكام الأجنبية رقم (٨) لسنة ١٩٥٢ م.
- ٨- قانون الإجراء الأردني رقم ٣١ لسنة ١٩٥٢ م.
- ٩- قانون ذيل قانون الإجراء الأردني رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٥ م.
- ١٠- جميع النصوص التي تتعارض مع أحكام هذا القانون والتي وردت في أي قوانين أخرى كانت سارية قبل نفاذ هذه المادة.

مادة (١٧٢)

على الجهات المختصة كافة- كل فيما يخصه- تنفيذ أحكام هذا القانون، ويعمل به بعد ثلاثة أيام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر في مدينة رام الله بتاريخ ٢٢ / ١٢ / ٢٠٠٥ ميلادية.

الموافق: ٢٠ / ذو القعدة / ١٤٢٦ هجرية.

محمود عباس

رئيس اللجنة التنفيذية لنجمة التحرير الفلسطينية
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية